الخليج الدولية للخدمات
Gulf International Services

شـــركة الخليج الدوليـــة للخدمات

التقرير السنوي 2024

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركات التي تمتلك فيها شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق.) استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا التقرير السنوي، يُشار إلى شركة الخليج الدولية للخدمات بعبارة "الخليج الدولية للخدمات" أو كلمة "المجموعة" لدواعي الملاءمة.

قد يحتوي هذا التقرير السنوي على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات وأنشطة الأعمال التي تديرها المجموعة. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو أداء الأعمال أو الأداء التشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بخدمات المجموعة (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. وتهدف جميع البيانات الواردة هنا إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذا التقرير.

لا تتحمل شركة الخليج الدولية للخدمات وأعضاء مجلس إدارتها ومسؤوليها وموظفيها ومستشاريها والشركات المتعاقدة معها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة والشقيقة مُلزمة بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن شركة الخليج الدولية للخدمات دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق.)
ص.ب. 3212، الدوحة، قطر
هاتف: 2088 4013 974 +
فاكس: 9750 4013 974 +
الموقع الإلكتروني: ww.gis.com.qa
البريد الإلكتروني: gis@qatarenergy.qa

عام اتسم بتعافٍ كبير تحقق من خلال تعزيز معدل تشغيل الأصول والتوسع في الأسواق والإنجازات الاستراتيجية بما يسهم في إضافة قيمة مستدامة

الرسالة

تلتزم شركة الخليج الدولية للخدمات بالارتقاء بجودة خدماتها وتوسعة نطاقها وزيادة أنشطة أعمال الشركة عبر الحدود لتحقق نمواً مربحاً ومستداماً وتضيف قيمة إلى مساهميها وتلبي توقعات العملاء.

الرؤية

تهدف شركة الخليج الدولية للخدمات إلى أن تصبح الشركة الموفرة لأرقى وأجود الخدمات المقدمة إلى الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز وقطاعات أخرى على المستوى الوطني و/أو الدولي.

المحتويات

64
تقرير حوكمة الشركة 2024
36
تقرير مدقق الحسابات المستقل
28
نبذة حول مجموعة الخليج الدولية للخدمات
16
تقرير مجلس الإدارة
10
مجلس الإدارة
51
البيانات المالية
32
نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة
20
تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة
12
كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

صاحب السمو

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني

الأمير الوالد

مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

السيد/ سعد راشد المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة

الدكتور/ محمد يوسف الملا
عضو

الشيخ جاسم بن عبدالله آل ثاني
عضو

السيد/ علي جابر المري
عضو

السيد/ محمد ناصر الهاجري
عضو

السيد/ محمد إبراهيم المهندي
عضو

كلمة رئيس مجلس الإدارة

مساهمينا الكرام،

نجحت المجموعة خلال عام 2024 في تحقيق أداء متميّز في قطاعات أعمالها، مستفيدةً من الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي الداعمة ونجاحها في تنفيذ أولوياتها الإستراتيجية. وبالتالي، يُجسّد هذا النمو جهود المجموعة الرامية إلى رفع مكانة مركزها التنافسي، وتعزيز مستوى التميّز التشغيلي لديها، والدفع نحو إنشاء قيمة مستدامة لمساهمينا.

استعراض الأعمال:

يسرّني الإعلان عن نجاح جميع شركات مجموعتنا في إحراز تقدم بارز، مع تحقيقها لنتائج قوية مقارنة مع العام الماضي.

بداية مع قطاع الحفر، حقّقت شركة الخليج العالمية للحفر نقلة نوعيّة من خلال الاستحواذ الاستراتيجي على ثلاث منصات حفر بحرية عالية المواصفات من شركة سي دريل، حيث ساهمت هذه الخطوة المهمّة في تعزيز قوّة محفظة أصول شركة الخليج العالمية للحفر بشكل كبير؛ مما ساهم في تعزيز ريادتها في السوق المحلي بدولة قطر. وتجدر الإشارة إلى أنّ عملية الاستحواذ المشار إليها تتماشى تمامًا مع التزام شركة الخليج العالمية للحفر بالتميّز التشغيلي والسلامة، ووضع معايير جديدة على مستوى العمل في القطاع، وتحقيق قيمة عالية تواكب تطلعات شركة الخليج الدولية للخدمات ومساهميها.

بالإضافة إلى ذلك، حقّقت المبادرة الاستراتيجية لعملية هيكلة الديون التي أُجريت في العام الماضي مكاسب ملموسة في عام 2024، حيث ساهمت في تحقيق توفير كبير ومباشر في تكاليف التمويل. وبالتالي، نجحنا بفضل هذه المرونة المالية في توجيه الموارد الإضافية نحو العمليات الأساسية، والاستفادة من فرص النمو الجديدة. وبناءً على ذلك، تؤكد هذه الإنجازات التزامنا الراسخ تجاه تحقيق النمو المستدام وإنشاء قيمة على المدى الطويل؛ الأمر الذي يبرهن على كفاءة مبادراتنا الاستراتيجية في تحسين الأداء عبر جميع القطاعات.

وفي قطاع الطيران، سجّلت شركة هليكوبتر الخليج ارتفاعًا في الطلب على خدماتها على خلفية الاحتياجات المتزايدة من قطاع النفط والغاز في المناطق البحرية في السوق المحلي لدينا، مدعومًا بديناميكيات الأعمال. ومن جانب آخر، نجحت الشركة في تعزيز وجودها في الأسواق الدولية، وخصوصًا في قطاعي الخدمات الطبية ونقل الشخصيات المهمّة، وبالتالي ساهم هذا التنويع الاستراتيجي في تحسين تدفقات الإيرادات ورفع مستوى الأداء العام للأعمال.

شكّل استثمار شركة هليكوبتر الخليج في شراء 10 طائرات هليكوبتر حديثة من طراز AW139)) خطوة مهمّة بالنسبة للشركة، وجميع هذه الطائرات متوافقة تمامًا مع أحدث المعايير على مستوى القطاع من أجل عمليات النفط والغاز البحرية (تم تأكيد خمسة منها مع خيار إضافة خمس طائرات إضافية). تم تسليم ثلاث من هذه الطائرات الحديثة بنجاح في عام 2024، ومن المقرر تسليم الطائرات السبع المتبقية على مراحل متدرجة. وبناءً على ما سبق، تؤكد هذه المبادرة الإستراتيجية التزام شركة هليكوبتر الخليج الراسخ تجاه تحقيق النمو وتعزيز ميزتها التنافسية في القطاع.

> لقد حقّقت المجموعة نموًا ملحوظًا من خلال تطبيقها للمبادرات الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز القدرة على مواجهة التحديات المستقبلية، ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية، وزيادة قيمة للمساهمين.

وعلى صعيد قطاع التأمين، حقّق قطاع التأمين لدينا أداء قوي يستحق التقدير بفضل التوسّع الاستراتيجي لعمله في مجال التأمين الطبي، وتضمّن ذلك إضافة عقود طبية جديدة ساهمت في زيادة أقساط التأمين وتعزيز مكانتنا بصفتنا شركة رائدة في سوق التأمين الطبي. أمّا في مجال تأمين قطاع الطاقة، فقد تركّزت جهودنا على تعزيز مستوى أعمالنا المحلية من خلال المحافظة على عقود ضخمة طويلة الأجل واستقطاب عملاء جُدد. وبالتزامن مع ذلك، حدّدنا فرص النمو العالمية في المناطق الرئيسية من أجل تعزيز مستوى حضورنا العالمي في سوق تأمين قطاع الطاقة.

من جهة أخرى، من المتوقّع أن يستحوذ خط مجال التأمين على السيارات الذي دخل الخدمة مؤخرًا على حصة كبيرة في السوق من خلال الاستفادة من العلاقات القويّة مع العملاء وتعزيز أواصر التعاون عبر مبادرات البيع المتقاطع في قطاعات الأعمال الأخرى. وبالتطلّع قُدمًا، تؤكد شركة الكوت على مواصلة التزامها تجاه تحقيق النمو المستدام باستخدام عمليات تحليل السوق المتقدمة ووسائل التكنولوجيا الحديثة لضمان تعزيز مكانتها الرائدة في قطاع التأمين على السيارات وقطاع التأمين بشكل عام.

لقد أعلنا خلال العام أنّنا نعتزم إدراج شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين بصفة شركة مساهمة قطرية عامة (ش.م.ع.ق) في بورصة قطر، مع مراعاة استيفاء الشروط والمتطلبات اللازمة بموجب قانون مصرف قطر المركزي والحصول على الموافقات التنظيمية.

في قطاع التموين، برزت مجموعة أمواج الشريكة لنا بمثابة الرائد الوطني في خدمات التموين للمناطق الصناعية وخدمات إدارة المرافق خلال السنة الأولى من بدء عملياتها بعد عملية الاستحواذ التبادلي. كما نجحت الشركة في تحقيق هدفها الأساسي الرامي إلى استبقاء العملاء الرئيسيين؛ وهو ما يُشكّل بداية قوية لمسيرة الشركة بعد إتمام عملية الاستحواذ التبادلي.

المبادرات الاستراتيجية

يتمحور تركيزنا الاستراتيجي في شركة الخليج الدولية للخدمات على إنشاء قيمة مستدامة لمساهمينا من خلال الاستفادة من القدرات المميّزة لشركات مجموعتنا. كما نسعى إلى تحديد فرص النمو المتوافقة مع رؤيتنا والاستفادة منها، ويشمل ذلك التوسعات الإستراتيجية في القطاعات التكميلية وتوسيع نطاق عملياتنا من أجل ضمان النجاح على المدى الطويل.

ونؤكد على التزامنا تجاه تحقيق الكفاءة التشغيلية، وترشيد التكاليف، واتخاذ إجراءات متقدّمة غايتها تعزيز العمليات والإنتاجية. وبالتالي، فإنّ ذلك يضمن مرونة نموذج أعمالنا وقابليته للتكيّف مع التغيّرات. فضلًا عن ذلك، ستشمل أولوياتنا الحفاظ على حصتنا في السوق، وتعزيز مستوى استخدام الأصول، ورفع مستوى النمو المستدام من أجل تقديم قيمة دائمة لجميع المساهمين.

النتائج المالية

حقّقت المجموعة نتائج مالية قويّة مقارنة مع العام الماضي، إذ بلغ صافي الأرباح 711 مليون ريال قطري خلال العام. وشهد قطاع الحفر تحولًا ملحوظًا بفضل ارتفاع مستوى الإيرادات المتأتية من عمليات الحفر البحرية، ومنصات الرفع الذاتي، والبارجة السكنية، فضلًا عن انخفاض تكاليف التمويل. ومن جانب آخر، شهد قطاع التأمين أيضًا تحسنًا كبيرًا في صافي الأرباح مقارنة مع السنة السابقة، ويُعزى هذا التحسن بشكل رئيسي إلى زيادة تدفق الإيرادات والانتعاش على مستوى المحفظة الاستثمارية للقطاع. إلى جانب ذلك، ارتفعت أرباح قطاع التموين بعد إتمام عملية الاستحواذ التبادلي مع الشقب وأطياب، مدعومًا بزيادة الحصّة السوقية وتحقق تضافر الجهود على الصعيد التشغيلي.

بشكل عام، تميّز الأداء المالي للمجموعة بزخمٍ قوي طوال العام، مع تسجيل نمو كبير في الإيرادات وصافي الأرباح، إضافة إلى تسجيل مستويات جيدة في نسب الهوامش. وبناءً على ذلك، تؤكد هذه النتائج على التزامنا تجاه تحقيق النمو الاستراتيجي والاستقرار المالي، بما يضمن تهيئنا بشكل إيجابي من أجل المستقبل.

إضافة قيمة للمساهمين في المستقبل

حصل المساهمون في المجموعة منذ الطرح العام الأولي في شهر فبراير من عام 2008 وصولًا إلى عام 2023 على أرباح نقدية تراكمية بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 3.2 مليار ريال قطري، أيّ ما يعادل نسبة متوسط توزيع بلغت حوالي 54%. واستفاد المساهمون أيضًا من ثلاث إصدارات مجانية للأسهم، حصلوا بموجبها على إجمالي أسهم بلغ 63 مليون سهم إضافي منذ تأسيس الشركة.

اختتمنا العام بتحقيق نتائج قويّة مدعومين بالديناميكيات المواتية على مستوى القطاع والإنجازات الاستراتيجية، مع توقعات خاصّة بأداء أعمالنا. وبناءً على ذلك، بعد مراعاة احتياجات المجموعة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع إجمالي أرباح بقيمة 316 مليون ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، بما يعادل 0.17 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل 17% القيمة الاسمية للسهم.

الخاتمة

ختامًا، أود أن أُعرب عن خالص شكري وامتناني إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه"، لقيادته الحكيمة وجهوده الحثيثة ودعمه اللامحدود وتوجيهاته الكريمة. إذ تفتخر شركة الخليج الدولية للخدمات بهويتها القطرية، مؤكدةً على التزامها التام بالمساهمة في تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 وتطلعات دولة قطر المتعلقة بالنمو والتنمية المستدامة.

كما أودّ أن أتقدّم بخالص الشكر لمساهمينا الكرام على ثقتهم الراسخة ودعمهم المتواصل لنا. ونؤكد على التزامنا تجاه تقديم قيمة طويلة الأجل وتحقيق الأهداف الإستراتيجية لشركة الخليج الدولية للخدمات. وإننا على ثقة تامّة بأنّ التعاون والالتزام من قِبَل جميع مساهمينا سيمنحنا القدرة على تنفيذ خططنا المستقبلية بنجاح والارتقاء بمستوى نمو وتميّز رؤيتنا المشتركة.

تقرير مجلس الإدارة

تمحور تركيز كل قطاع حول نقاط القوّة الأساسية ومواصلة الالتزام بالتوجّه الراسخ نحو تحقيق التميّز، ممّا يؤكد على التقدّم المذهل الذي أحرزته المجموعة في عملياتها.

يسر مجلس الإدارة تقديم استعراضه السنوي حول الأداء المالي والتشغيلي لشركة الخليج الدولية للخدمات عن السنة المالية 2024.

استعراض الاقتصاد الكلي:

أظهر قطاع خدمات النفط والغاز خلال عام 2024 قدرة عالية على التكيّف، متجاوبًا بذلك مع الطابع الديناميكي للاقتصاد الكلي التي تأثرت بفعل تقلبات أسعار الطاقة والعوامل الجيوسياسية. كما سجّل القطاع نموًا مدفوعًا باستمرار الاستثمارات في الأنشطة المتعلقة في صناعات النفط والغاز والصناعات التحويلية، مع التركيز بشكل خاص على تحقيق الكفاءة التشغيلية والابتكار التكنولوجي.

شهد قطاع مزودي الخدمات في وظائف الدعم تناميًا في الفرص المتاحة بفضل زيادة الأنشطة وارتفاع مستوى الطلب على خدمات الدعم المتكامل. وشكّل التركيز على ضمان أمن الطاقة والتوسعات الإقليمية عاملًا محفزًا للتعاون الاستراتيجي والارتقاء بمستوى عمل القطاع.

أظهر القطاع مرونة وقدرة على التكيّف بالرغم من التحديات التي واجهها، ومنها الضغوط الناجمة عن التضخم والتغيّر على مستوى الأطر التنظيمية. واستفادت الشركات من عروض الخدمات المتنوعة لاكتساب حصة في السوق وتحسين مستوى الكفاءة التشغيلية، متوافقةً بذلك مع الاحتياجات المتغيرة للسوق

مستجدات الأعمال والتوسّع في السوق

استعراض أداء قطاع الحفر:

أحرز قطاع الحفر تقدّمًا بارزًا تمثّل بتعزيز مستوى استقراره المالي وكفاءته التشغيلية من خلال تنفيذ المبادرات الإستراتيجية. ومن الإنجازات المهمّة للقطاع شراء ثلاث منصات بحرية كانت سابقًا مُستأجرة من شركة سي دريل، وبالتالي فقد ساهم هذا التحوّل من وضعية الاستئجار إلى الملكية في تحسين إدارة التكاليف وتوليد الإيرادات. فمن خلال امتلاك منصات الحفر المشار إليها، تخلّصت الشركة من تكاليف الاستئجار المتكررة وأصبحت الإيرادات اليومية المتأتية من تشغيل هذه المنصات تعود لصالح الشركة؛ الأمر الذي ساهم في تعزيز إجمالي إيراداتها بشكل كبير، وتمكين القطاع من الاستفادة بشكل أفضل من الطلب المتزايد على خدمات الحفر البحري.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ هذا التحوّل الاستراتيجي يساهم في تعزيز المرونة التشغيلية، والحد من التكاليف الأساسية، وزيادة معدّل استخدام الأصول، وبالتالي يُصبح هناك أساس قوي لتحقيق النمو المستدام. فضلًا عن ذلك، تؤدي الجهود المتواصلة لتعزيز مستوى الانتشار والإدارة التشغيلية إلى ترسيخ المكانة الرائدة لشركة الخليج العالمية للحفر في السوق القطري لخدمات الحفر؛ الأمر الذي يساعد على تحقيق الاستقرار المالي وإنشاء قيمة على المدى الطويل.

إضافةً إلى ما سبق، حققّت عملية إعادة هيكلة الديون الناجحة التي أُنجزت العام الماضي مكاسب ملموسة ساهمت في خفض تكاليف التمويل بشكل كبير وتحسين مستوى الأرباح، مما أدّى في نهاية المطاف إلى تعزيز قدرة شركة الخليج العالمية للحفر على تخصيص الموارد بشكل أفضل من قبل.

بالنسبة للمستجدات على مستوى الأسطول والعقود، فقد نجحت الشركة في تمديد عقد إحدى منصاتها البحرية لمدة 5 سنوات مع تحسين معدل التشغيل اليومي. أمّا على صعيد قطاع الحفر البري، فقد عزّزت الشركة من مستوى حضورها المحلي من خلال تمديد عقدين من عقودها الحالية لمنصتي حفر بريتين لمدة 4 سنوات. إلى جانب ذلك، تستحوذ الشركة على الحصة السوقية الأكبر في السوق البحري القطري، بإجمالي عدد منصات حفر يبلغ 12 منصة عاملة، مع مواصلة الشركة اتّباع استراتيجيات فعّالة لزيادة حصتها في السوق ودفع عجلة النمو للأمام.

- **استعراض أداء قطاع الطيران:**

سجّل قطاع الطيران خلال العام زيادةً في الطلب على طائرات الهليكوبتر التي تدعم خدمات النفط والغاز البحرية في الأسواق المحلية والعالمية، وشهد أداء الأعمال تحسنًا ملحوظًا على خلفية زيادة عدد ساعات الطيران في هذه العمليات. وإلى جانب ذلك، استفاد القطاع من أنشطة الصيانة والإصلاح والتجديد، حيث ساهمت هذه العوامل الرئيسية في تعزيز مستوى الأداء العام للقطاع بشكل كبير؛ وهو ما يؤكد على الالتزام الراسخ تجاه التميّز التشغيلي والمكانة الاستراتيجية في سوق الطيران العالمي.

ضمن إطار استراتيجية تحديث أسطول طائراتها، وقّعت الشركة عقدًا لشراء خمس طائرات هليكوبتر من إحدى الشركات المورّدة المرموقة في المجال مع إمكانية شراء خمس طائرات إضافية في وقت لاحق. وشهد النصف الثاني من هذا العام تسليم أول ثلاث طائرات هليكوبتر من الطائرات الخمس المشار إليها.

- **استعراض أداء قطاع التأمين:**

يُعزى الأداء القويّ لقطاع التأمين في عام 2024 إلى توسّعه الاستراتيجي في مجال التأمين الطبي، مع التركيز بشكل خاص على العقود ذات الأقساط العالية والمطالبات المنخفضة. وكانت شركة الكوت قد نجحت في تعزيز مكانتها كشركة رائدة في قطاع التأمين الطبي في دولة قطر. وفي قطاع الطاقة، ركزنا على تعزيز أعمالنا المحلية من خلال الاحتفاظ بعقود كبيرة طويلة الأجل وتأمين عملاء جدد.

كما نجحت شركة الكوت خلال العام في تجديد عقود مجموعة من العملاء الرئيسيين وتوسيع محفظتها الدولية من خلال استقطاب عملاء جُدد. وأطلقت الشركة في الربع الثاني من عام 2024 عملياتها في قطاع التأمين على السيارات؛ وهو ما يُعد دليلًا على التزامها تجاه تعزيز مستوى حصتها في السوق ودفع عجلة النمو نحو الأمام في هذا القطاع الجديد. ويتجلّى الأداء المالي القويّ لشركة الكوت بشكل أكبر في قوتها المالية وتصنيفها الائتماني عند "A-"، مع إعطائها نظرة مستقبلية مستقرة بحسب وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية.

- **استعراض أداء قطاع التموين:**

حقّق قطاع التموين مجموعة رائعة من النتائج على خلفية عملية الاستحواذ التبادلي الناجحة لثلاثة كيانات، حيث أدّت هذه الخطوة الإستراتيجية إلى إنشاء شركة رائدة في مجال التموين، مما جعل هذه الشركة الجديدة المزوّد المفضل لتلبية الاحتياجات الضخمة المتعلقة بالتموين والإسكان الصناعي في دولة قطر.

تحقيق الكفاءة من حيث خفض التكاليف واستخدام الأصول

تؤكد المجموعة على التزامها بترشيد التكاليف وتحسين استخدام الموارد بما يتماشى مع رؤيتها الرامية إلى إطلاق عمليات تتسم بمرونة وكفاءة أكبر. وبفضل الإجراءات الصارمة المتخذة لتقليل التكاليف، تُحرز المجموعة تقدمًا متواصلًا نحو تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحقيق النمو المستدام.

فيما يتعلق باستخدام الأصول، تُولي المجموعة الأولوية لتعزيز مستوى الأداء مع التزامها بأعلى معايير السلامة والجودة. وفيما يخص قطاع الحفر، بلغ معدّل استخدام التشغيلي لمنصات الحفر 98%؛ الأمر الذي يعكس التركيز الموجّه نحو تحسين العمليات التشغيلية. وعلى نحو مماثل، سجّل قطاع الطيران زيادة كبيرة في إجمالي ساعات طيران الأسطول بنسبة بلغت 6%؛ وهو ما يشير إلى النشاط القوي في العمليات المحلية والدولية. وبناءً على ذلك، تؤكّد هذه الإنجازات السعي المستمر للمجموعة من أجل تحقيق التميّز التشغيلي والكفاءة على مستوى جميع مجالات الأعمال.

النتائج المالية

حققت المجموعة صافي أرباح بقيمة 711 مليون ريال قطري، بنسبة ارتفاع وصلت إلى 94% بالمقارنة مع السنة الماضية. وتحسن إجمالي إيرادات المجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بواقع 14 % مقارنة مع ما كان عليه الوضع في عام 2023 وبلغ إجمالي إيراداتها 4,6 مليار ريال قطري في السنة المنتهية في تاريخ 31 ديسمبر2024 مقارنة مع إجمالي إيرادات السنة الماضية الذي بلغ 4 مليار ريال قطري. وخلال السنة المنتهية في تاريخ 31 ديسمبر 2024 سجلت المجموعة تحقيق أرباح قبل استقطاع الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بقيمة بلغت 1,4 مليار ريال قطري (تم تسجيل أرقام الإيرادات والأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بناءً على طريقة التوحيد التناسبي خلافًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية).

سجّلت المجموعة أداءً ماليًا ونموًا قويًا في الإيرادات من جميع قطاعات الأعمال، واشتملت العوامل الرئيسية المساهمة في زيادة الإيرادات على تحسّن معدلات التشغيل اليومي، وزيادة استخدام الأصول في قطاع الحفر، وزيادة عدد ساعات الطيران في قطاع الطيران، وزيادة أقساط التأمين في قطاع التأمين، مع تجديد عدد من العقود الرئيسية. وبالتالي، فقد تحسّنت نتائج صافي الربح مقارنة مع العام الماضي على خلفية زيادة الإيرادات وانخفاض تكاليف التمويل، والتي تُعزى بشكل رئيسي إلى عملية إعادة هيكلة الديون في قطاع الحفر بالإضافة الى زيادة المدخولات بالأخص الدخل الاستثماري من قطاع التأمين، وانخفاض المصاريف الأخرى.

توزيعات الأرباح

اختتمنا العام بتحقيق نتائج قويّة مدعومين بالديناميكيات المواتية على مستوى القطاع والإنجازات الاستراتيجية، مع توقعات خاصّة بأداء أعمالنا. وبناءً على ذلك، بعد مراعاة احتياجات المجموعة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع إجمالي أرباح بقيمة 316 مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، بما يعادل 0.17 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل 17% من القيمة الاسمية للسهم.

الخاتمة

يُعرب مجلس الإدارة عن عميق امتنانه وشكره لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المُفدى "حفظه الله ورعاه"، على توجيهاته الحكيمة ورؤيته الاستراتيجية. ونُعرب أيضًا عن امتناننا لعملاء شركة الخليج الدولية للخدمات على ثقتهم الراسخة، والشكر موصولٌ لأعضاء الإدارة العليا لشركات المجموعة على التزامهم الراسخ وعملهم الدؤوب. ولا ننسى طبعًا مساهمينا الكرام الذين نقدّم إليهم بخالص الشكر على استمرار ثقتهم بنا ودعمهم لنا.

تقرير مجلس الإدارة بشأن قطاعات المجموعة

استعراض أداء قطاع الحفر:

الاستراتيجية

تؤكد شركة الخليج العالمية للحفر التزامها بتقديم خدمات الحفر تتسم بالأمان والفاعلية والسلامة البيئية، فضلًا عن مساهمتها في تنفيذ مبادرات المحتوى المحلي في دولة قطر. وخلال العام، واصلت الشركة تنفيذ استراتيجيتها من خلال العمليات الآمنة والفعّالة، وتعزيز حجم الأسطول لديها، وتضمن ذلك الاستحواذ الاستراتيجي على الوحدات الثلاث العاملة بموجب المشروع المشترك مع شركة سي دريل في دولة قطر.

ستُركّز استراتيجية الشركة خلال السنوات الخمس القادمة على إنشاء القيمة من خلال فرص التحسين الداخلي، والسعي إلى تعزيز القيمة المحلية من خلال فرص أعمال مُختارة، والتركيز على الفرص الأساسية المتعلقة بالحفر وتشغيل البارجة من أجل زيادة العائد على الأصول. وستعمل الشركة على استكشاف فرص النمو المتاحة خارج السوق المحلي الذي تعمل فيه، مع ضمان الانضباط الرأسمالي وتحقيق عوائد المساهمين. ويبقى تعزيز المركز المالي للشركة مهمًا للغاية من أجل إنشاء قيمة إضافية للمساهمين.

المستجدات على مستوى القطاع

قد شهد هذا العام انخفاضًا في مستوى الطلب على منصات الحفر مقارنة مع ذروته سابقًا، وهو ما يعكس الطابع الدوري لسوق منصات الحفر، ومن المتوقع أن يتوافق التعافي مع دورة الطلب.

وبينما حافظ سوق منصات الحفر البرية العالمي على استقراره بشكل نسبي مع وجود تباينات إقليمية في مستويات النشاط، حافظ قطاع منصات الحفر ذاتية الرفع خلال العام على قوّة مستوى الطلب، مما يشير إلى وجود اتجاه واضح مع إبداء العملاء استعدادهم لمنح عقود طويلة الأجل.

أبرز الإنجازات في عام 2024

- قطاع منصات الحفر البحرية:

أتمّت شركة الخليج العالمية للحفر في تاريخ 25 يونيو 2024عملية شراء ثلاث منصات حفر بحرية من شركة سي دريل، مسجلةً بذلك خطوة مهمة نحو تأسيس عمل مستدام وتمهيد الطريق نحو تحقيق النمو في المستقبل. فضلًا عن ذلك، وقّعت الشركة على اتفاقية مدتها خمس سنوات وخمسة أشهر خاصة لإحدى منصات الحفر البحرية التابعة لها مع إمكانية التمديد؛ وهو ما يدل على الاستراتيجية التي تتبعها الشركة من أجل الدخول في شراكات طويلة الأجل مع العملاء.

- قطاع منصات الحفر البرية:

نجحت شركة الخليج العالمية للحفر في الحصول على تمديد كبير لمدة أربع سنوات في العقود الحالية الخاصة بمنصتي حفر برّيتين، وهو ما يؤكد على التزام الشركة تجاه بناء شراكات طويلة الأجل مع عملائها الرئيسيين.

- قطاع منصات الحفر ذاتية الرفع:

شهد شهر مارس من عام 2024 بدء إحدى منصات الحفر ذاتية الرفع عقد جديد لمدة ثلاث سنوات مع عميل متميز ، مع إمكانية إجراء تمديدات إضافية. وبالتالي، فإنّ ذلك قد يساهم في توفير مدّة أطول للعقد.

نقاط القوّة التنافسية

برز قطاع الحفر بصفة فاعل أساسي في قطاع خدمات التنقيب عن النفط والغاز القطري، مع وجود واحدة من أحدث قواعد الأصول بين نظرائه. وتتصدر الشركة المشهد على مستوى قطاع خدمات الحفر البرية المحلي وتمتلك الحصة الأكبر في سوق خدمات الحفر البحرية المحلي. وتبقى الخبرة الواسعة للشركة في إدارة منصات الحفر ، مدعومةً بالشراكات التعاونية الاستراتيجية، ركيزة أساسية من ركائز استراتيجية النمو الخاصة بالشركة.

وتدير الشركة أيضًا الأسطول الأكبر من نوعه في السوق المحلي الخاص بها، مما يمنحها خبرة واسعة وتوفير كبير في حجم التكاليف. وبالتالي، فإنّ ذلك يتيح للشركة تقديم خدمات آمنة وفعّالة بأسعار وتكاليف تنافسية، فضلًا عن التركيز على تعزيز القيمة المحلية.

بالإضافة إلى ما سبق، يساهم التواجد طويل الأمد للشركة في دعم تلبية الاحتياجات الإستراتيجية للعملاء بالرغم من التغيّرات الجوهرية التي تؤثر على السوق، مثل فترة انتشار فيروس كوفيد19-. وكانت عملية الاستحواذ الأخيرة على منصات الحفر التابعة لشركة سي دريل في عام 2024 قد ساهمت في تعزيز حجم الأسطول ومستوى قدرات عمليات التنقيب.

الإنجازات الرئيسية على مستوى الجودة والصحة والسلامة والبيئة

تؤكّد شركة الخليج العالمية للحفر على التزامها بمعايير الجودة والصحة والسلامة والبيئة، وذلك سعيًا منها لمنع وقوع الحوادث والحفاظ على المصداقية. وكانت الشركة قد أطلقت مجموعة متنوعة من البرامج الرامية إلى تقدير جهود الموظفين الذين يُجسّدون قيم شركة الخليج العالمية للحفر فيما يخص معايير الجودة والصحة والسلامة والبيئة. ففي عام 2024، نجحت شركة الخليج العالمية للحفر بتحقيق أداءٍ مميّز فيما يخص معايير الجودة والصحة والسلامة والبيئة، دون تسجيل أيّة حوادث من الدرجة الأولى أو الثانية فيما يتعلق بسلامة العمليات أو الحوادث المُهدرة للوقت. فضلًا عن ذلك، نجحت ست منصات حفر في تحقيق الهدف صفر خلال هذا العام.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا النجاح يُعزى إلى القيادة الواضحة، وبرامج التوعية المركّزة، وتدريب الموظفين، وبرامج التدقيق والمراجعة، وتكامل جميع ما سبق مع آلية دعم عملاء شركة الخليج العالمية للحفر. إلى جانب ذلك، تسعى الشركة بشكل متواصل إلى إحراز التقدّم التكنولوجي من أجل رفع مستوى الأداء، ومن الأمثلة على ذلك هو توظيف كاميرات المراقبة لإدارة الأماكن المحظورة والتعلّم النشط.

تحقيق مستوى الكفاءة المطلوب من حيث التكاليف

تؤكّد شركة الخليج العالمية للحفر التزامها تجاه ترشيد التكاليف بشكل فعّال نظرًا لكونها أولوية راسخة في ثقافتها. وبفضل التحسينات المُدخلة على استخدام الأصول والرسوم اليومية التي تساهم في تحقيق نمو الأعمال، يستعد القطاع للتكيّف من تحوّلٍ استراتيجي هدفه تعزيز مستوى الكفاءة وتوفير التكاليف. ومن جانب آخر، ساهم توسيع الأسطول وتعزيز المركز المالي في تمهيد الطريق نحو الاستفادة من التوفير على مستوى حجم التكاليف وبناء هيكل أقوى لسلسلة التوريد.

استخدام الأصول

نجحت شركة الخليج العالمية للحفر في عام 2024 بتحقيق معدّل استخدام للأسطول بلغ 98%، وهي نسبة أعلى مع تلك المُسجّلة في العام الماضي. وبفضل اعتماد جدول زمني دقيق لأعمال الصيانة المُقررة، نجح الأسطول في تحقيق نتائج عالمية أثناء وقت التشغيل بنسبة بلغت 99%. وكان هناك أيضًا تعاون للشركة مع جمعية التصنيف من أجل إجراء دراسات استقصائية ميدانية لأغراض التجديد بالتزامن مع تنفيذ العمليات؛ وهو ما ساهم في الحد من مدّة التوقف أثناء العمليات.

الأداء المالي

شهد المركز المالي للقطاع تحوّلًا نوعيًا تمثّل بتحقيق إيرادات بلغت 1,7 مليار ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، مسجلًا بذلك زيادة بنسبة 31% مقارنة مع العام الماضي. ويُعزى تحسّن الأداء إلى عملية الشراء التي حصلت مؤخرًا لثلاث منصات حفر بحرية وتحسّن الظروف على مستوى السوق.

وسجّل القطاع صافي أرباح قبل احتساب الضريبة قدره 248 مليون ريال قطري مقارنة مع صافي خسائر بلغ 63 مليون ريال قطري في العام الماضي؛ ويرجع ذلك إلى زيادة الإيرادات وانخفاض تكاليف التمويل على خلفية عملية إعادة هيكلة الديون.

التوقعات

سيتمحور تركيز شركة الخليج العالمية للحفر في عام 2025 على الحفاظ على المعدلات المرتفعة لاستخدام الأصول وتأمين شروط تجارية أفضل فيما يخص تمديد العقود وتوقيع العقود الجديدة، مع مواصلة التركيز على تعزيز العلاقات مع العملاء وضمان الاستدامة المالية. وإلى جانب ذلك، ستواصل شركة الخليج العالمية للحفر تركيزها على مبادرات ترشيد التكاليف وإدخال التحسينات الإستراتيجية على هيكلها التنظيمي.

وفي ظل الظروف الديناميكية التي يشهدها السوق، ستعمل الشركة بشكل وثيق مع عملائها الرئيسيين من أجل تحسين مستوى شروطها التعاقدية بما يضمن أمان إيراداتها. فضلًا عن ذلك، وبفضل السمعة الراسخة في تقديم عمليات حفر تتسم بالأمان والمصداقية والفاعلية مع التوفير الكبير في حجم التكاليف ضمن دولة قطر، تتمتّع الشركة بمكانة قوية تساعدها على التعامل الصحيح مع دورات السوق المختلفة وتسخيرها لصالحها؛ بحيث يضمن ذلك بقاءها كطرفٍ فاعلٍ رئيسي في إنشاء قيمةٍ للمساهمين لديها.

استعراض أداء قطاع الطيران:

الاستراتيجية

تتمحور استراتيجية الأعمال الخاصة بقطاع خدمات الطيران حول التوسّع في الأسواق المحلية وتعزيز مستوى الحضور الدولي، وخصوصًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتشتمل الإستراتيجية على تعزيز حجم الأسطول لتلبية الطلب المتوقّع، وتحديث الأسطول الحالي لاستبقاء العملاء من خلال توفير أحدث الطائرات، وتعزيز مستوى أنشطة الصيانة والإصلاح والتجديد.

ويواصل قطاع الطيران تحقيق أداءً متميّز على مستوى الأعمال بفضل زيادة عدد ساعات الطيران في العمليات المحلية والدولية. فضلًا عن ذلك، استثمرت الشركة في شراء طائرات هليكوبتر متطوّرة تقنيًا من طراز (AW139) والمتوافقة مع أحدث معايير قطاع النفط والغاز (IOGP 690). وبالنتيجة، سيساهم ذلك في دعم خدمات النفط والغاز البحرية في الأسواق المحلية والدولية، وسيضمن هذا الاستثمار تنمية أعمال الشركة وتعزيز ميزتها التنافسية.

المستجدات على مستوى القطاع

سجّلت الشركة خلال العام زيادةً في الطلب على طائرات الهليكوبتر التي تدعم خدمات النفط والغاز البحرية في السوق المحلي، مدعومةً بعوامل بنّاءة على مستوى الاقتصاد الكلي واستمرار ظهور المؤشرات الإيجابية

للانتعاش على خلفية العوامل البنّاءة المشار إليها. ولقد ساهم النمو المُسجّل في الأسواق الدولية، لا سيما في خدمات النقل الطبي ونقل الشخصيات المهمّة، في تعزيز مستوى الإيرادات وتحسين تنوّع مصادر الدخل.

يتم تحصيل إيرادات خدمات الطيران بشكل رئيسي من نقل الموظفين من منصات الحفر البحرية وإليها وفيما بينها، وهو ما يُمثّل قطاعًا كبيرًا من سوق النفط والغاز البحري العالمي. وتواصل الشركات المشغّلة في المنطقة عمليات تحديث أساطيل طائراتها من طائرات الهليكوبتر الصغيرة إلى طائرات الهليكوبتر المتوسطة؛ وهو ما قد يؤدي إلى تحسين مستويات السلامة والكفاءة، وقد يساهم في تعزيز مستوى الإيرادات من خلال توفير التكاليف بطريقة أفضل.

أبرز الإنجازات

نجحت الشركة في استخدام أسطولها المتاح بشكل فعّال خلال العام، وهو ما مكّنها من الحفاظ على تواجدها في الأسواق العالمية وضمان تمديد العقود الحالية التي وصلت إلى نهايتها. وإلى جانب ذلك، استمرت الشركة في تنفيذ عقود خدمات الصيانة للأطراف الثالثة مع العملاء المحليين والدوليين.

فازت شركة هليكوبتر الخليج بجائزة سلامة المشغّل للعمليات الخالية من الحوادث والمخالفات لعام 2023 من الرابطة الدولية لطائرات الهليكوبتر.

نقاط القوّة التنافسية

تتميز الشركة بسجل أعمال قويّ وتحظى بشهرة واسعة بين كبرى شركات النفط والغاز، ولها سمعتها في القطاع العالمي لخدمات طائرات الهليكوبتر بفضل حجم أسطولها، وقدراتها الفنية والتقنية، والسلامة، ومعايير الجودة. ويشمل أسطولها طائرات هليكوبتر حديثة، مثل طائرات AW139 وطائرات AW189 المشهورة في عمليات النقل البحري. كما أنّ امتلاك الشركة لهذا الأسطول من الطائرات يمنحها مرونةً وقدرة فعلية على التحكّم بعمليات توريد طائرات الهليكوبتر. فضلًا عن ذلك، تواصل الشركة تعزيز قدراتها الداخلية في أنشطة الصيانة والإصلاح والتجديد، واستقطاب عملاء خارجيين، وتحسين مستوى الإيرادات من خلال تنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة، ويشمل ذلك أنشطة الإصلاح والتجديد ودعم القوى العاملة.

يضم فريق شركة هليكوبتر الخليج متخصصين من ذوي الخبرة والمهارات العالية في مجال الطيران، مما يجعل الشركة قادرة على تقديم حلول تتسم بالمرونة والمصداقية لعملائها.

مستجدات التوسّع في السوق

نجحت الشركة خلال العام في تمديد عقودها في دولة قطر والأسواق العالمية، فضلًا عن تمكّنها من توقيع عقود جديدة لدعم أنشطة الحفر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى الصعيد المحلي، نجحت الشركة في تمديد عقد لمدة ستة أشهر لنقل الشخصيات البارزة وتوقيع عقد شراء خمس طائرات هليكوبتر إضافية

لتعزيز حجم أسطولها، مع إمكانية إضافة خمس طائرات هليكوبتر أخرى لاحقًا. وسيكون الجدول الزمني لتسليم هذه الطائرات بين عامي 2024 و2029.

كما تسعى الشركة إلى تطوير عمليات الطيران الأساسية وأعمال الصيانة والإصلاح والتجديد، بحثًا منها عن الفرص المواتية في أسواق مختلفة ضمن إطار استراتيجيتها الرامية إلى التوسّع عالميًا.

الإنجازات الرئيسية على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

حافظت شركة هليكوبتر الخليج على عام خالي من الحوادث ودون أيّة حوادث خطيرة، وهو ما يبرهن على التزامها بالسلامة والاستدامة البيئية. كما نجحت الشركة أيضًا بتنفيذ معيار الأيزو 14001:2015 في عام 2024، وتخطط للحصول على المزيد من الشهادات لإثبات التزامها تجاه المسؤولية البيئية والممارسات المستدامة.

وأطلقت الشركة مبادرات من أجل تقليل مستوى بصمتها البيئية، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتحسين سياسات الصحة النفسية للموظفين. وفي سياق متصل، حصلت شركة "ردستار" للطيران التابعة لشركة هليكوبتر الخليج في تركيا على العديد من شهادات الأيزو، وهو ما يؤكد على التزامها تجاه الجودة، ورضاء العملاء، والإدارة البيئية، والصحة والسلامة المهنية.

تحقيق مستوى الكفاءة المطلوب من حيث التكاليف

واصلت الشركة خلال عام 2024 جهودها الرامية إلى ترشيد التكاليف دون المساس بالجودة والسلامة، حيث أجرت رصدًا دقيقًا للنفقات التي يمكن التحكم فيها من أجل الحفاظ على مستوى الأرباح وإنشاء قيمة للمساهمين. ستواصل الشركة استعراض أسطولها وعملياتها لتحديد الفرص المتاحة من أجل تعزيز جهود خفض التكاليف وتحسين الكفاءة.

استخدام الأصول

تم تشغيل أساطيل طائرات AW139 وطائرات AW189 بشكل نشط بموجب عقود موقّعة، بينما أضافت شركة "ردستار" للطيران طائرة جديدة إلى أسطولها CL605؛ وهو ما ساهم في تعزيز مستوى القدرات وتقديم الخدمات. وسجّلت الشركة عمومًا نموًا في ساعات الطيران، لا سيما في وحدات الأعمال في كل من تركيا والمغرب.

تعمل الشركة بانتظام على تقييم مستوى الطلب المتوقع على خدمات طائرات الهليكوبتر وتعزيز أسطولها من أجل ضمان استبقاء العملاء والحفاظ على أسطولٍ رئيسي مجهّز بأحدث التقنيات.

الأداء المالي

سجّل قطاع الطيران إجمالي إيرادات بلغ 1,2 مليار ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، مسجلًا بذلك زيادة قدرها 13% مقارنة مع العام الماضي، وتُعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع عدد ساعات الطيران في العمليات المحلية والدولية، وخصوصًا في تركيا وأنجولا. إلى جانب ذلك، ساهم النمو المُسجّل في قطاع أعمال الصيانة والإصلاح والتجديد بشكل إيجابي في تحقيق ذلك.

بلغ صافي أرباح القطاع قبل احتساب الضريبة 303 مليون ريال قطري، أيّ ما يشكّل انخفاضا بنسبة 12% مقارنة مع العام الماضي، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع تكاليف التشغيل المرتبطة بأعمال الصيانة المجدولة لبعض الطائرات. كما أن انخفاض صافي الأرباح يُعزى أيضًا إلى تراجع إيرادات التمويل الناجم عن انخفاض معدل الفائدة على الودائع وزيادة الخسائر الناجمة عن إعادة تقييم صرف العملات الأجنبية.

التوقعات

بناءً على أسعار النفط الحالية وخطط التوسّع المعلنة من جانب العديد من البلدان فيما يتعلق بقطاع النفط والغاز، ومنها توسيع حقل الشمال في قطر، تبقى توقّعات الطلب على خدمات النفط والغاز البحرية قوية.

قطاع التأمين

الاستراتيجية

تتمحور الإستراتيجية الرئيسية لقطاع التأمين حول تعزيز قطاع الطاقة والأعمال الطبية، فضلًا عن الاستفادة من سوق التأمين على السيارات من خلال زيادة أقساط التأمين والوصول إلى عملاء جُدد في شتى القطاعات. وتركّز الاستراتيجية أيضًا على استغلال الفرص التي توفرها المشاريع الحكومية.

ويظل النموّ ركيزة جوهرية من ركائز الاستراتيجية التي يتبعها القطاع وذلك من خلال عمليات تحسين الأحجام والأسعار الخاصة بالعقود الجديدة والعقود الممدّدة مع العملاء الحاليين، كما تشمل الاستراتيجيات الرئيسية الأخرى تنفيذ سياسات وإجراءات فعّالة في إدارة المطالبات، وتنويع مزيج المحفظة الاستثمارية، وإعادة تخصيص الأصول الاستثمارية على نحو استراتيجي من أجل تعزيز مستوى الأرباح الإجمالية وضمان وجود مركز سيولة قويّ.

الإنجازات الرئيسية

نجح قطاع الطاقة في الحصول على النسبة الأعلى فيما يتعلق بتخصيص الأسهم في مشاريع الطاقة المحلية الكبرى، وهو ما يؤكد على قوّة الشركة وقدراتها الكبيرة مقارنة مع شركات التأمين المحلية الأخرى. وبالرغم من التأخّر في التنفيذ الكامل للتأمين الصحي الإلزامي للوافدين، إلا أنّه تم تحقيق نمو كبير من خلال استقطاب عملاء جدد في مجال التأمين الطبي؛ الأمر الذي جعل الشركة طرفًا رائدًا من بين مقدمي خدمات التأمين الطبي في دولة قطر.

تم تسجيل ردود فعل إيجابية بعد الإطلاق الناجح لقطاع تأمين السيارات الجديد. وساهمت إدارة الاستثمارات بشكل إيجابي في تعزيز مستوى الأرباح الإجمالية من خلال التوزيع الفعّال للأصول بالرغم من التوترات

الإقليمية. ومن جانب آخر، احتفظت الشركة بشهادة الأيزو 9001:2015، وحافظت على تصنيفها الائتماني من شركة ستاندرد آند بورز عند (A-) مع إعطائها نظرة مستقبلية مستقرة.

مستجدات التوسّع في السوق

تمحورت استراتيجيات التوسّع بشكل رئيسي على قطاع الطاقة والقطاع الطبي. وعلى صعيد الطاقة المحلية، تركّزت جهود الشركة في تعزيز نقاط القوة الحالية من خلال استبقاء العقود الرئيسية طويلة الأجل، واستقطاب عملاء جدد، وزيادة التخصيص في البروتوكول المحلي المرتبط بتقاسم التأمين. وفي ذات الوقت، اعتُبر النمو الدولي في قطاع الطاقة في مختلف المناطق عنصرًا جوهريًا لتعزيز الحضور الدولي. وتركّز هدف قطاع الأعمال الطبية على تعزيز مكانته من خلال اكتساب عملاء مهمين جدد وتوسيع المحافظ الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. أمّا قطاع التأمين على السيارات الذي أُطلق حديثًا، فيهدف إلى الاستحواذ على حصته في السوق وزيادتها من خلال الاستفادة من علاقات السوق القوية والبيع المتقاطع مع الشركات العامة في قطاعات الأعمال الأخرى.

ركّز قطاع التأمين العام في السنوات الأخيرة على الانتشار في السوق، وتوسيع نطاق عروضه ليشمل المزيد من العملاء على الصعيدين المحلي والدولي. وركّز قطاع التأمين الطبي على تنفيذ خطة التأمين الصحي في دولة قطر، ابتداءً من تأمين السفر الإلزامي للزوّار الذي أُطلق بنجاح في شهر فبراير من عام 2023، وصولًا في المستقبل إلى التأمين الإلزامي لجميع الوافدين.

تحقيق مستوى الكفاءة المطلوب من حيث التكاليف

تركّزت جهود الشركة نحو تحقيق الكفاءة المثلى من حيث التكلفة من خلال إطلاق برنامج إعادة التأمين من أجل الحد من التعرض للمطالبات، وتعزيز عملية التحقق من صحّة المطالبات، وإجراء عمليات التدقيق لضمان الدقة، وعقد مفاوضات شاملة لاختيار المورّدين المناسبين. وبالتالي، فقد ساعدت هذه الإجراءات على ضبط المصروفات الناشئة عن المطالبات قياسًا إلى زيادة أقساط التأمين.

الأداء المالي

وصلت إيرادات قطاع التأمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 إلى 1,2 مليار ريال قطري، مدعومةً بالنمو الحاصل في أقساط التأمين من مجالي التأمين العام والتأمين الطبي. وتُعزى الزيادة في الإيرادات بشكل رئيسي إلى توقيع عقود جديدة في مجال التأمين الطبية وتعزيز أقساط التأمين في مجال التأمين العام.

ارتفع صافي الأرباح قبل احتساب الضريبة بنسبة بلغت 34% مقارنة مع العام الماضي ووصل إلى 138 مليون ريال قطري، حيث يُعزى ذلك بشكل أساسي إلى زيادة تدفق الإيرادات وزخم الاستثمار القويّ. كما ساهمت الاستثمارات بشكل إيجابي في تعزيز الأرباح الإجمالية من خلال التخصيص الفعّال للأصول.

أداء المحفظة الاستثمارية

بلغت قيمة دخل المحفظة الاستثمارية 65 مليون ريال قطري تم تحقيقها من خلال التخصيص الفعّال للأصول وإدارة مخاطر الائتمان، مع الالتزام بالمتطلبات التنظيمية الصادرة عن مصرف قطر المركزي. كما قامت الشركة بتخصيص المزيد من الأصول للودائع الثابتة واستثمارات الدخل الثابت مستفيدةً من ارتفاع العوائد. وفيما يتعلق بالأسهم، فقد ظلّت الشركة حذرة على خلفية الصراعات الإقليمية، ولكنها واصلت في الاستفادة من فرص النمو في قطاعات، مثل: الصناعة والسياحة والصحة والتكنولوجيا.

مستجدات المطالبات المتكبّدة

ركّزت الشركة على التحقق من صحّة المطالبات المقدّمة، وإجراء عمليات التدقيق لضمان الدقة، والتفاوض مع المورّدين لتقديم أفضل الخدمات بأقل تكلفة ممكنة. وتمكّن مجالي التأمين العام والتأمين الطبي من ضبط المصروفات المرتبطة بالمطالبات قياسًا على زيادة أقساط التأمين.

التوقعات

تُحافظ الشركة على طموحها في تحقيق النمو مع تسجيل استحسان جيّد لتوقعات النمو من قِبَل السوق. فضلًا عن ذلك، تُخطّط الشركة للتوسّع عالميًا وتعزيز حصتها في السوق المحلية، وتقديم خدمة متميزة لعملائها.

قطاع التموين

الاستراتيجية

تتمحور استراتيجية العمل لقطاع خدمات التموين حول الاحتفاظ بالعملاء، وتحسين نسبة نجاح الفوز بالمناقصات، وزيادة حصة السوق من القوى العاملة وخدمات إدارة المرافق، ورفع مستويات الإشغال في المخيمات. كما تشمل العناصر الرئيسية الأخرى الترشيد المستمر للتكاليف، والتنويع في قطاعات أخرى غير النفط والغاز، واستقطاب العملاء من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوسيع الأعمال خارج دولة قطر.

مستجدات الاقتصاد الكلي

من المتوقع أن يواصل نمو الناتج المحلي الإجمالي زخمه القوي في دولة قطر مدعومًا بمشاريع البنية التحتية الضخمة الجارية في قطاع النفط والغاز، حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على التموين الصناعي، وخصوصًا في قطاعات مثل البناء، والطاقة، والضيافة. ويُتوقّع أن يحافظ قطاع التموين على قوته مدعومًا باستمرار النمو في قطاعات رئيسية، مثل: الطاقة، والبنية التحتية، والخدمات. ولكن رغم ذلك، أدّى التضخم العالمي إلى ارتفاع كبير في تكاليف المواد، مما أثّر على هياكل تكاليف مشغلي خدمات التموين وأدّى إلى تراجع معدلات الهوامش على مستوى القطاع. وإلى جانب ذلك، تؤثّر الاضطرابات الإقليمية على إمدادات المواد وأسعارها نتيجةً للاضطرابات الحاصلة في البحر الأحمر.

نقاط القوّة التنافسية

تُعد مجموعة أمواج رائدة السوق في مجال التموين الصناعي وإدارة المرافق في دولة قطر، ولديها حصة سوقية كبيرة. وتشمل نقاط القوة الرئيسية ما يلي:

- الريادة على مستوى القطاع: تمتلك مجموعة أمواج أكبر حصة في السوق مدعومةً بسمعتها في تقديم خدمات عالية الجودة.
- القوى العاملة الماهرة: لدى مجموعة أمواج أكثر من 11.000 موظف، مما يجعلها جاهزة لإدارة المشاريع الضخمة بكفاءة.
- الخبرة الفنية: تتمتّع الشركة بالمعرفة الفنية اللازمة للتعامل مع مشاريع النفط والغاز البحرية والبرية المعقدة، وهو مما يجعلها مزوّد الخدمة الأفضل فيما يتعلق بالخدمات الصناعية المتخصصة.

أبرز الإنجازات

خلال عام 2024، وهو العام الأول لإطلاق العمليات بعد عمليه الاستحواذ التبادلي، برزت مجموعة أمواج بصفة الرائد الوطني في مجال التموين الصناعي وخدمات إدارة المرافق، حيث نجحت في الاحتفاظ بالعملاء الرئيسيين وحقّقت نسبة نجاح في المناقصات بلغت 67%، بقيمة إجمالية قدرها 880 مليون ريال قطري. وتجاوز مستوى رضاء العملاء الأهداف الأولية ذات الصلة، وحصلت الشركة على الكثير من شهادات التقدير من عملاء مرموقين.

مستجدات التوسّع في السوق

لم يدّخر القطاع جهدًا من أجل مواصلة تطوير قاعدة عملائه، حيث ركّز على استقطاب عملاء جدد إلى قطاع إدارة المرافق وتحقيق مستويات إشغال أعلى في قطاع الإسكان. وكانت النتائج الإيجابية من أنشطة الصيانة الدورية قد ساهمت في تعزيز مستوى الإيرادات بشكل كبير.

تحقيق مستوى الكفاءة المطلوب من حيث التكاليف

حقّقت مجموعة أمواج خلال عامها الأول من العمليات بعد الاستحواذ التبادلي كفاءة كبيرة في ترشيد التكلفة من خلال تعزيز أواصر التعاون. كما قامت المجموعة بتبسيط الهياكل التنظيمية، وترشيد كشوف المرتبات، وزيادة الاستخدام المتقاطع للمرافق والموارد. وساهمت عمليات الشراء المركزي في تعزيز القوّة الشرائية وتحقيق مزيد من التوفير.

الإنجازات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

أتمّت الشركة بنجاح تقييمات المراقبة لمعايير الأيزو التالية: الأيزو 22000:2018، والأيزو 45001:2018،

والأيـزو 14001:201، مـع التركيـز بشـكل خـاص علـى إدارة وتشـغيل خدمـات التمويـن البريـة والبحريـة وخدمـات إدارة المرافـق. كما أكملت الشركة أيضًا تدقيق مراجعة الاعتماد لمعيـار الأيـزو 9001:201، فـضلًا عـن حصولهـا علـى شـهادات جديـدة لمعيـار الأيـزو 41001:2018، والاعتـراف بها بصفة عضو معتمد للتدريب لدى المعهد البريطاني لعلـوم التنظيـف (مجموعـة مهـارات التنظيـف الاحترافيـة).

الأداء المالي

سـجّل قطـاع التمويـن انخفاضًـا فـي مسـتوى الإيـرادات مقارنـة مـع العـام الماضـي، إلا أنّـه شـهد زيـادة كبيـرة فـي صافـي الأربـاح، وتُعـزى هـذه الزيـادة إلـى عمليـة الاندمـاج الأخيـرة مـع شـركتي "الشـقب" و"أطيـاب" التـي سـاهمت فـي تعزيـز مسـتوى الأربـاح بالرغـم مـن انخفـاض الإيـرادات.

التوقعات

مـن المتوقـع أن يشـهد سـوق خدمـات التمويـن فـي دولـة قطـر نمـوًا إيجابيًـا بفضـل مشـاريع رئيسـية، مثـل: توسـيع حقـل غـاز الشـمال والفعاليـات العالميـة التـي تسـتضيفها دولـة قطـر. وتهـدف الشـركة إلـى التوسّـع داخـل قطـر كما أنّ الشـركة سـتعمل علـى استكشـاف فـرص التعـاون فـي الأسـواق الدوليـة الجديـدة، وخصوصًـا فـي المناطـق التـي تتواجـد فيهـا الكيانـات التابعـة للمسـاهمين.

وضمـن إطـار اسـتراتيجية تنويـع أعمالهـا، تُخطـط الشـركة للتوسّـع فـي قطـاع الرعايـة المنزليـة لكبـار السـن وخدمـات إدارة المرافـق، حيـث سـتساهم هـذه المبـادرات الإسـتراتيجية فـي تمكيـن الشـركة مـن الاسـتفادة مـن فـرص النمـو الجديـدة وتعزيـز عـروض خدماتهـا الأساسـية.

نبذة حول مجموعة الخليج الدولية للخدمات

استعراض عام

تأسست الخليج الدولية للخدمات، وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر، في 12 فبراير 2008 وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 خاصة المادة (68) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الخليج الدولية للخدمات في أربعة قطاعات مختلفة هي التأمين وإعادة التأمين والحفر والخدمات ذات الصلة وخدمات النقل بالهليكوبتر وخدمات التموين.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للطاقة كافة وظائف المكتب الرئيسي للمجموعة من خلال اتفاقية شاملة للخدمات. وتُدار عمليات الشركات التابعة من قِبَل مجالس إدارتها وفرقها الإدارية العليا، كلا فيما يخصه بصورة مستقلة.

هيكل الملكية

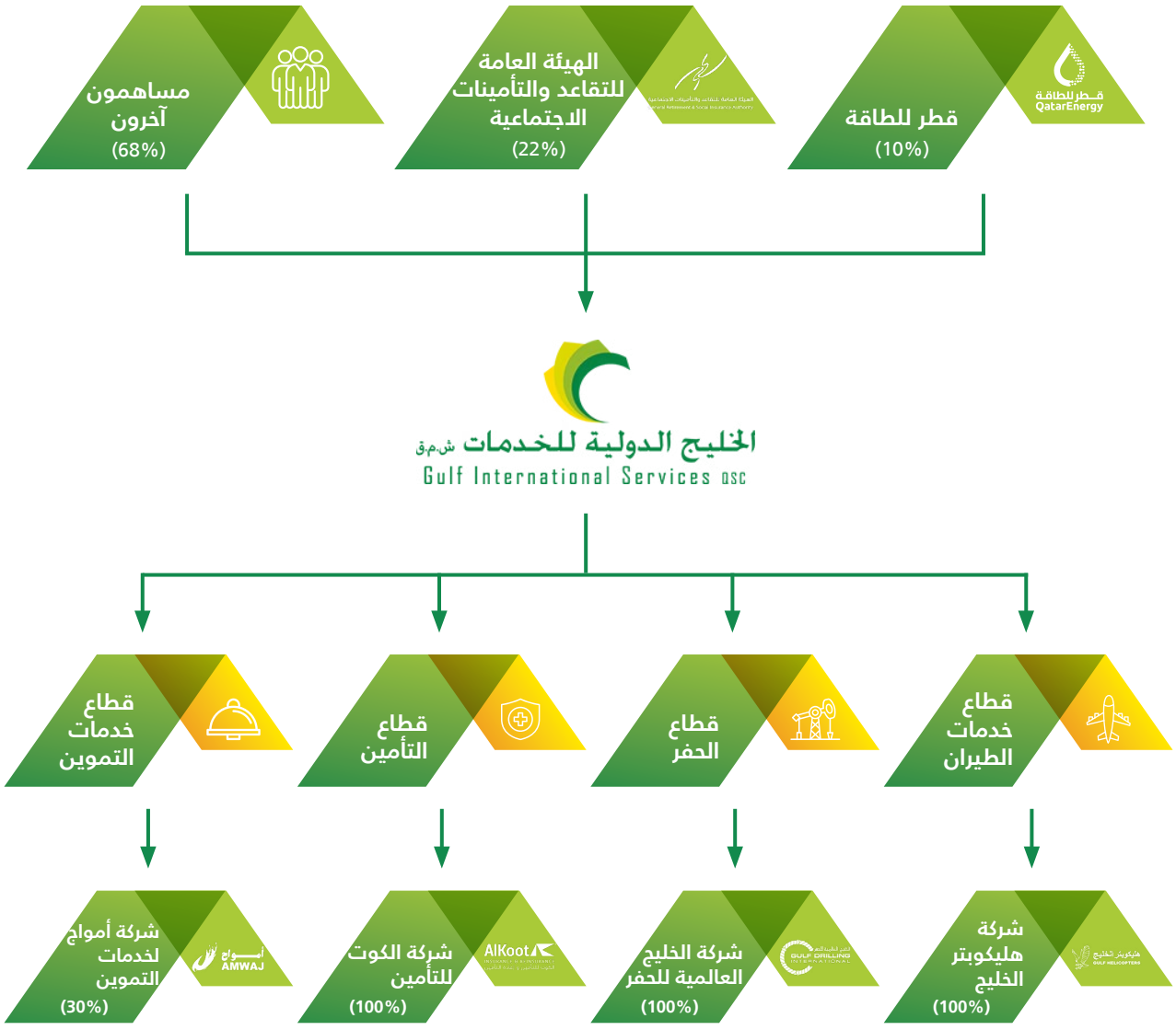

أداء المجموعة

الإيرادات (مليون ريال قطري)

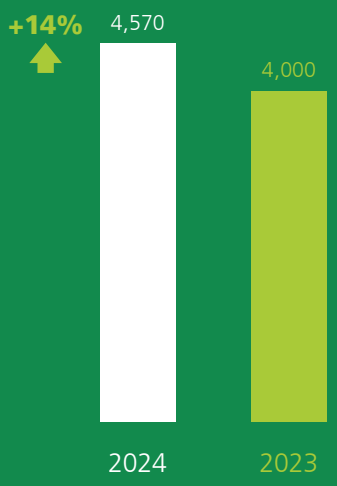

الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (مليون ريال قطري)

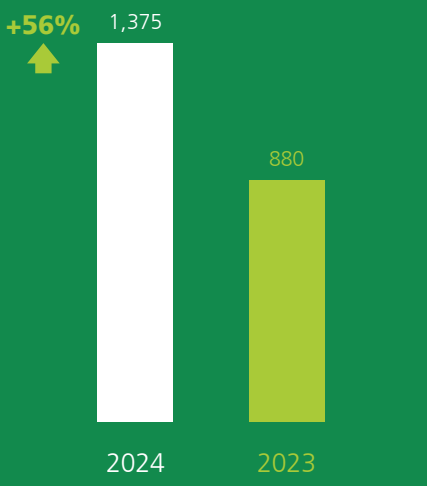

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

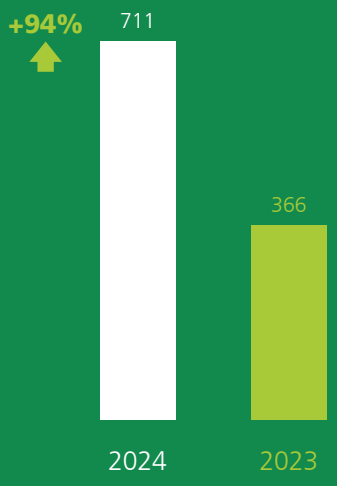

العائد على السهم (ريال قطري)

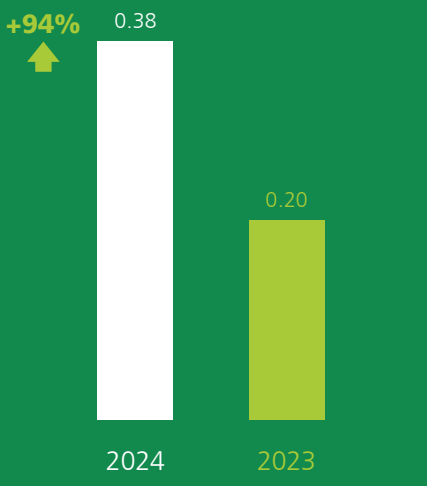

إجمالي الدين (مليون ريال قطري)

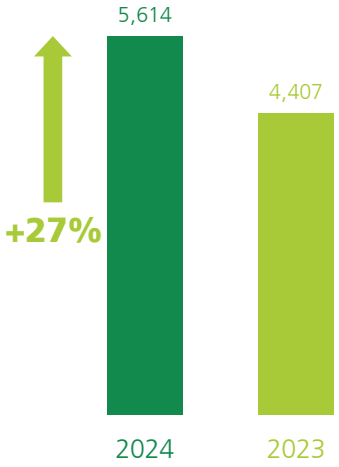

إجمالي الأصول (مليار ريال قطري)

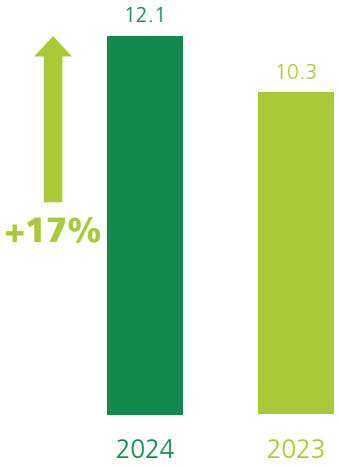

نبذة حول قطاعات أعمال المجموعة

تعمل المجموعة في أربعة قطاعات مختلفة، وهي الحفر والتأمين وخدمات الطيران والتموين.

قطاع الحفر:

شركة الخليج العالمية للحفر

تأسست شركة الخليج العالمية للحفر عام 2004، حيث كانت مشروعاً مشتركاً بين قطر للطاقة (60%) وشركة الحفر اليابانية (40%). وبموجب اتفاقية المشروع المشترك المبرمة بينهما، حازت قطر للطاقة على نسبة إضافية من حصة شركة الحفر اليابانية لتصبح حصتها في الخليج العالمية للحفر 69.99%، ثم حولت قطر للطاقة كامل حصتها في الخليج العالمية للحفر إلى شركة الخليج الدولية للخدمات. واعتباراً من 1 مايو 2014، اعتمدت شركة الخليج الدولية للخدمات خياراً في اتفاقية المشروع المشترك للحصول على النسبة البالغ قدرها 30% والمتبقية في شركة الخليج العالمية للحفر، وبذلك أصبحت الخليج العالمية للحفر إحدى الشركات التابعة المملوكة بالكامل لشركة الخليج الدولية للخدمات.

وتمتلك حالياً الخليج العالمية للحفر 17 منصة حفر (10 منصات بحرية و7منصات برية) تُستعمل في عمليات حفر آبار النفط والغاز الطبيعي، كما تمتلك أيضاً بارجة سكنية واحدة ومنصتين بحريتين ذاتيتي الرفع.

في عام 2024، استحوذت الخليج الدولية للحفر على "سي درل" في المشروع المشترك "جلف درل"، بالإضافة إلى شراء منصات الحفر البحرية الثلاث من شركة "سي درل" الكائنة في قطر. وفي ضوء الاستحواذ، أصبحت "جلف درل" مملوكة بالكامل لشركة الخليج الدولية للحفر.

أبرمت شركة الخليج العالمية للحفر اتفاقية لمشروع مشترك مع شركة "سي درل"، ألا وهو "جلف درل"، والذي تنقسم ملكيته بين الشركتين بالتساوي، وذلك لدعم تنفيذ عقود الحفر التي تم إرساؤها على شركة الخليج العالمية للحفر لتقديم خدمات الحفر ضمن مشروع توسعة حقل الشمال. وتتضمن العقود توفير خمس منصات حفر بحرية، حيث بدأ بالفعل تشغيل جميع منصات الحفر على مراحل مختلفة خلال عامي 2020 و2021. وفي إطار الاتفاقية، سيحصل المشروع المشترك على منصات الحفر من شركة "سي درل" وشركة أخرى ليست طرفاً في الاتفاقية، وذلك على أساس إيجاري (إيجار تشغيلي)، وسيكون مسؤولاً عن سدد قيمة التشغيل اليومية المتفق عليها إلى الجهات الموفرة لتلك المنصات. ولم تساهم شركة الخليج العالمية للحفر بأي مبلغ رأسمالي في المشروع المشترك الذي تعاقد معها من الباطن على تجهيز وإدارة منصات الحفر لتلبية متطلبات العقد الخاص بتقديم الخدمات.

الأداء المالي لقطاع الحفر لعام 2024

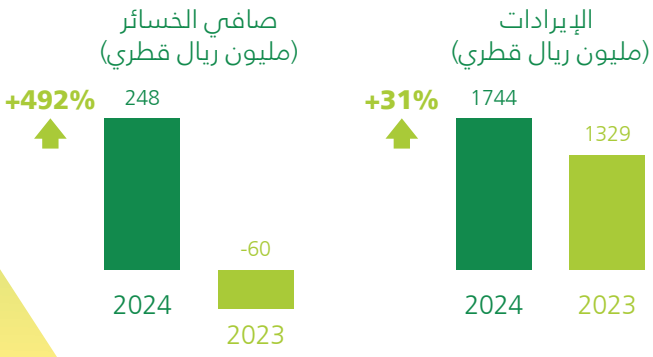

H
EXIT
EXIT

قطاع خدمات الطيران

شركة هليكوبتر الخليج

تأسست الشركة عام 1970 تحت اسم هليكوبتر الخليج المحدودة كشركة تابعة للخطوط الجوية البريطانية، وفيما بعد استحوذت طيران الخليج على هليكوبتر الخليج المحدودة ثم باعتها إلى قطر للطاقة عام 1998. وقد حولت قطر للطاقة كامل حصتها في الشركة إلى المجموعة عام 2008. وتقدم شركة هليكوبتر الخليج خدمات النقل بالهليكوبتر في قطر والخليج وأفريقيا وأوروبا والهند وتركيا.

وتعتبر شركة هليكوبتر الخليج إحدى الشركات الرائدة في مجال تقديم خدمات الطيران التجارية، حيث تدير عمليات في مختلف أنحاء العالم، بدءاً من أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وصولاً إلى جنوب آسيا، وتمتلك أسطولاً يضم 65 طائرة. وتتمثل أنشطة التشغيل الرئيسية للشركة في مجموعة متنوعة من خدمات النقل بطائرات الهليكوبتر تتضمن خدمات النقل البحرية والبرية، ورفع الأحمال لمسافات قصيرة وبعيدة، والمسح الزلزالي، ونقل كبار الشخصيات، وتلبية متطلبات العقود الخاصة قصيرة الأجل، والتدريب بالمحاكيات وصيانة المكونات.

وتمتلك شركة هليكوبتر الخليج بصورة مباشرة / غير مباشرة حصة في الشركات التالية في مواقع دولية مختلفة:

اسم الشركة	العلاقة	بلد التأسيس	نسبة الملكية 2024	نسبة الملكية 2023
ايرأوشن ماروك	مشروع مشترك	المغرب	49%	49%
يونايتد هليتشارترز برايفيت ليمتد	شركة تابعة	الهند	-	90%
شركة هليكوبتر الخليج للاستثمارات التأجير	شركة تابعة	المغرب	100%	100%
شركة المها للطيران	شركة تابعة	ليبيا	100%	100%
ريدستار هافيسيليك هزمتليري	شركة تابعة	تركيا	100%	100%
شركة هليكوبتر الخليج للاستثمارات والتأجير	شركة تابعة	المغرب	100%	100%

الأداء المالي لقطاع خدمات الطيران لعام 2024

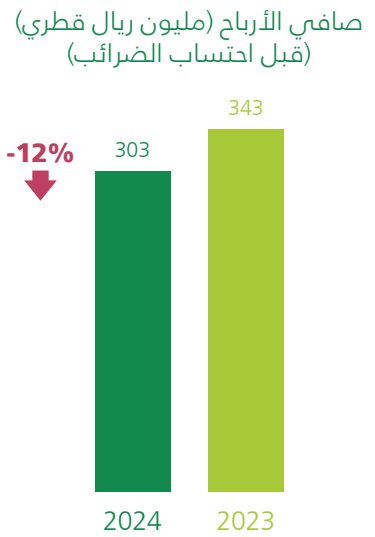

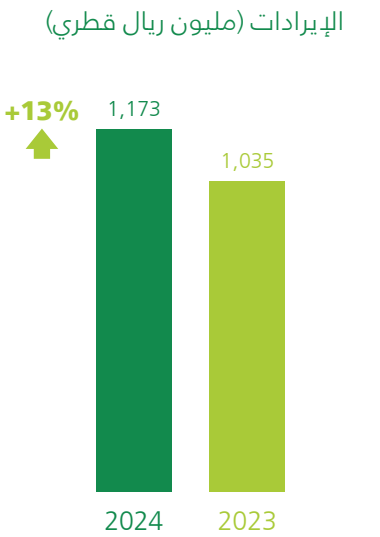

قطاع التأمين

شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين

تأسست شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين عام 2003، وهي حالياً مملوكة بالكامل للخليج الدولية للخدمات. وتغطي خدمات التأمين وإعادة التأمين التي تقدمها الشركة قطاعات الإنشاءات والعمليات والأنشطة البحرية والقطاع الطبي.

الأداء المالي لقطاع التأمين لعام 2024

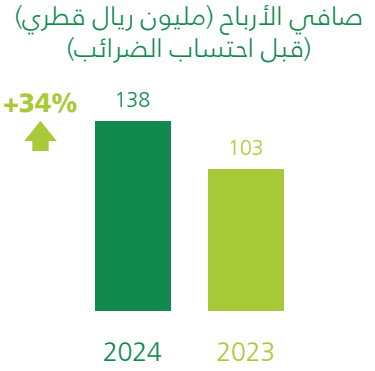

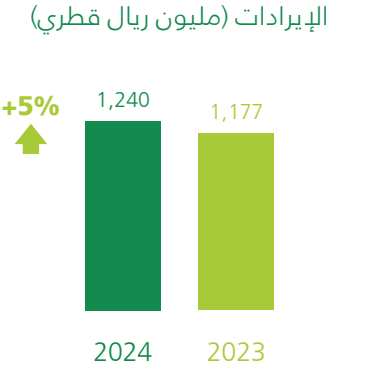

قطاع التموين

شركة أمواج لخدمات التموين المحدودة

تأسست شركة أمواج في عام 2006 كشركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة قطر للطاقة، ثم استحوذت عليها شركة الخليج الدولية للخدمات (GIS) في تاريخ 1 يونيو 2012. وإلى جانب هدفها الأساسي المتمثل في تقديم خدمات التموين عالية الجودة، عملت شركة أمواج على تنويع خدماتها التي أصبحت تشمل التنظيف، ومكافحة الآفات، وتوريد القوى العاملة، وإدارة المرافق، وإدارة المخيمات، وتقديم خدمات الطعام للأفراد والشخصيات المهمة. ومع خدمات إدارة المرافق الخفيفة التي تشمل خدمات التنظيف التجارية للأماكن الداخلية والخارجية، تقدّم الشركة لعملائها مجموعة شاملة من الخدمات الفعّالة التي تتضمن خدمات التنظيف، وغسل الملابس، والحراسة. كما أنّ شركة أمواج لخدمات التموين المحدودة توفّر خدمات متميزة ذات جودة عالية في مجال الضيافة للشخصيات المهمة وخدمات ضيافة الشركات لمناسبات خاصة صغيرة أو احتفالات كبيرة رفيعة المستوى، إضافة إلى خدمات التموين في مآدب الأعراس، وغير ذلك من الخدمات.

شهد عام 2023 عملية إدماج جميع أسهم شركة أمواج لخدمات التموين المحدودة مع مساهمة عينية من جانب شركة الشقب أبيلا للخدمات التموينية ("الشقب") وشركة أطياب للخضار والفواكه ("أطياب")، مع تحديد تاريخ 1 يناير 2023 كموعدٍ لبدء الاستفادة الاقتصادية. وتتماشى عملية الاندماج مع الإعلان الذي قمنا به في تاريخ 21 سبتمبر 2023، وموافقة الجمعية العامة غير العادية في تاريخ 13 مارس 2023. حيث قام مجلس الإدارة بتنفيذ عملية الدمج بشكل دقيق، وقام بحل مجلس إدارة أمواج السابق، وعيّن أعضاء مجلس إدارة جُدد من المساهمين المعنيين.

خلال العام الحالي، المجموعة قامت بتصريح عن حصتها من أرباح الكيان الجديد.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق.

تقرير عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة تُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد لشركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق.("الشركة") وشركاتها التابعة (معاً "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2024 وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية.

قمنا بتدقيق ما يلي

البيانات المالية الموحدة للمجموعة التي تتكون من:

- بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024.
- بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة، والتي تشمل معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية المستخدمة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبينة بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة من هذا التقرير.

نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساسٍ لرأينا.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر والمتعلقة بعملية التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين في دولة قطر.

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

أمور التدقيق الرئيسية	• المحاسبة عن الاستحواذ على الموجودات • تقييم موجودات ومطلوبات عقود التأمين • الانخفاض في قيمة الحفارات

كجزءٍ من تصميم التدقيق الخاص بنا، حدّدنا الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في البيانات المالية الموحدة. وعلى وجه الخصوص، أخذنا بعين الاعتبار الأحكام الشخصية التي وضعها مجلس الإدارة، على سبيل المثال، ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تتضمن وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هو متبع في جميع عمليات التدقيق لدينا، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الرقابية الداخلية، بما في ذلك من بين أمور أخرى، النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيّز يُمثّل أحدَ مخاطرِ التحريف الجوهري نتيجة الاحتيال.

ولقد رسمنا نطاق التدقيق الذي أجريناه بطريقة تُتيح لنا إنجاز العمل على أتمّ وجه حتى يتسنّى لنا إبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة في مجملها، آخذين بعين الاعتبار هيكل المجموعة والعمليات والضوابط المحاسبية ومجال الأعمال الذي تَنشطُ فيه المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمّية أثناء تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تطرّقنا لهذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا في هذا الشأن، ونحن لا نبدي أي رأيٍ منفصل بخصوص هذه الأمور.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق

المحاسبة عن الاستحواذ على الموجودات

خلال السنة، استكملت المجموعة الاستحواذ على 3 حفارات بالإضافة إلى الحصة المتبقية ونسبتها 50% في شركة الخليج للحفريات – وهي مشروع مشترك سابق للمجموعة. وبلغ سعر الشراء 1,230 مليون ريال قطري.

نظراً لأن كل القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها تركّزت تقريبًا في مجموعة من الموجودات، فقد سجلت الإدارة المعاملة باعتبارها استحواذاً على أصل وليس اندماج أعمال.

حدّدت الإدارة، بمساعدة متخصص تقييمٍ خارجي، القيمة العادلة للحفّارات وكذلك القيمة العادلة للحصة المتبقية باستخدام أساليب تقييم التدفقات النقدية المخصومة.

وقد اعتبرنا أن الاستحواذ على الموجودات هي مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة لتدقيق السنة الحالية نظرًا للحجم الجوهري للاستحواذ وكذلك الأحكام التي طبقتها الإدارة في تحديد المعالجة المحاسبية وإجراء عملية التقييم العادل.

يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 37 حول البيانات المالية الموحدة لمزيد من التفاصيل.

وتضمنت إجراءاتنا ما يلي:

- فحص اتفاقية الشراء والبيع لفهم الشروط والأحكام الرئيسية.
- تم التحقق، بناءً على اتفاقيات الشراء وكذلك المعايير المحددة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 "اندماج الأعمال" (للحصة المتبقية) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء" (للحفّارات)، من التقييم الذي أجرته الإدارة فيما يتعلق بالسيطرة على الحفارات والحصص المتبقية.
- قيّمنا كفاءة وموضوعية واستقلالية المقيمين الخارجيين الذين عيّنتهم المجموعة. كما حصلنا على تقارير التقييم وناقشناها مع المقيمين الخارجيين فيما يتعلق بالمنهجيات والافتراضات الرئيسية المستخدمة.
- نفّذنا الإجراءات التالية، باستخدام مدخلات خبراء التقييم الداخليين لدينا (عند الضرورة)، فيما يتعلق بالتقييم العادل للحفّارات والتقييم العادل للحصة المتبقية، حسب الاقتضاء.
  - نظرنا في مدى ملاءمة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تحديد القيم العادلة بناءً على متطلبات التقارير المالية وممارسات السوق المعمول بها.
  - قارنّا بعض المدخلات غير القابلة للملاحظة الرئيسية التي تقوم عليها القيم العادلة بالوثائق الداعمة مثل التوقعات والميزانيات.
  - قيّمنا مدى معقولية القيم العادلة الناتجة بناءً على بيانات السوق القابلة للمقارنة.
  - نظرنا في مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق

تقييم موجودات ومطلوبات عقود التأمين

تقييم مطلوبات المطالبات المتكبَّدة - أفضل تقدير للمطلوبات وتسوية المخاطر

في 31 ديسمبر 2024، كما هو مبين في الإيضاح رقم 7-1، بلغ تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية وتعديل المخاطر للمخاطر غير المالية 1,116,489,949 ريال قطري (2023 - 1,012,689,849 ريال قطري).

يعد تقييم مطلوبات المطالبات المتكبدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 مجالًا أساسيا للإدارة، حيث يتطلب بشكل أساسي استخدام طرق اكتوارية معقّدة لتقدير التدفقات النقدية التعاقدية، وتحديداً توقعات المطالبات النهائية وأنماط تطور المطالبات. وتستند القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية إلى أفضل تقديرٍ للتكلفة النهائية لجميع مطلوبات المطالبات المتكبدة ولكن لم يتم تسويتها في تاريخ التقرير، سواء أتمَّ الإبلاغُ عنها أم لا، إلى جانب تكاليف معالجة المطالبات ذات العلاقة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة ويعكس التعويض الذي تطلبه المجموعة لتحمّل حالات عدم التأكد بشأن قيمة وتوقيت التدفقات النقدية من المخاطر غير المالية. وتُطبق المجموعة الأحكام والافتراضات الرئيسية في اتخاذ القرار بشأن التقنية المستخدمة لتحديد تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية.

ونظرًا لحالات عدم التأكد من التقدير المتأصلة وعدم الموضوعية المتضمنة في تقييم مطلوبات المطالبات المتكبدة الناتجة عن عقود التأمين، فقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور التدقيق الرئيسية .

ولقد نفّذنا الإجراءات التالية:

- حصلنا على فهمٍ وقيّمنا عملية الإدارة في تقييم المطالبات القائمة واختبرنا الضوابط الرئيسية.
- حصلنا من خبير الإدارة المستقل الخارجي على تقدير احتياطيات المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها والأحكام والافتراضات الداعمة.
- قيّمنا كفاءة وقدرات وموضوعية خبير الإدارة بناءً على مؤهلاته المهنية وخبرته كما قيّمنا استقلاليّتهُ.
- أجرينا اختبارات أساسية، على أساس العينة، على المبالغ المسجلة للمطالبات المبلغ عنها والمدفوعة؛ بما في ذلك مقارنة مبلغ المطالبات القائمة بالوثائق المصدرية المناسبة لتقييم تقييم احتياطيات المطالبات القائمة.
- تحقّقنا من اكتمال البيانات الرئيسية المستخدمة كمدخلات في التقييمات الاكتوارية. كما اختبرنا، على أساس العينة، دقّة بيانات المطالبات الرئيسية المستخدمة في تقدير (1) القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية و(2) تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية من خلال مقارنتها بالسجلات المحاسبية وأخرى.
- أشركنا المتخصصين الاكتواريين لدينا فيما يلي:
  - تقييم المنهجية والافتراضات المتعلقة بأفضل تقدير للمطلوبات (احتياطي المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها) وتعديل المخاطر والخصم مقابل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17.
  - تقييم مدى ملاءمة الافتراضات الاكتوارية الرئيسية المستخدمة بما في ذلك نسب المطالبات والتكرار المتوقع وخطورتها.
  - إعادة إجراء، على أساس العينة، تقدير مستقل للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لقطاعات الأعمال الهامّة ومقارنة النتائج بالمبالغ التي سجّلتها الإدارة.
  - تحديد نطاق معقول مستقل لحساب تقييم المخاطر باستخدام بيانات المجموعة وما إذا كان يقع ضمن نطاق معقول من المبالغ التي سجّلتها الإدارة.
  - اختبار الإفصاح عن الحركة الذي يتطلبه المعيار.
  - تنفيذ إجراءات تحليلية شاملة مستقلة على أرصدة مطلوبات المطالبات المتكبّدة.
  - تقييم كفاية وملاءمة الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
تشمل موجودات المجموعة الممتلكات والمعدات في تاريخ التقرير بقيمة دفترية تبلغ 6,872 مليون ريال قطري. ومن هذا، بلغت الممتلكات والمعدات المتعلقة بقطاع الحفر 4,858 مليون ريال قطري. يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 "الانخفاض في قيمة الموجودات" تقييم هذه الموجودات لتحديد الانخفاض في قيمتها عند وجود مؤشرات على انخفاض في القيمة. ونظرًا للطبيعة الدورية لأعمال النفط والغاز، هناك خطر محتمل من أن هذه الموجودات قد لا تكوّن تدفقات نقدية تتماشى مع التوقعات والتنبؤات، ما يؤدي إلى انخفاض في القيمة. يتضمن تقييم المجموعة للقيمة الاستخدامية لوحدات تكوين النقد الخاصة بها تقديرًا للأداء المستقبلي للأعمال المعنية. وعلى وجه الخصوص، فإن تحديد القيم الاستخدامية حسّاسٌ للافتراضات الجوهرية للمعدلات اليومية المستقبلية ومعدلات الخصم. نتيجةً لاختبارات الانخفاض في القيمة التي أُجريت، لم يُعترف بأي انخفاض في القيمة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. اعتبرنا أن تقييم المجموعة للانخفاض في القيمة هو مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة لعملية تدقيق السنة الحالية بسبب الأحكام والافتراضات الهامة التي وضعتها الإدارة عند إجراء تقييم للانخفاض في القيمة. يرجى الرجوع إلى الإيضاحات التالية المتمّمة للبيانات المالية الموحدة لمزيد من التفاصيل: الإيضاح 4-2: استخدام الأحكام والتقديرات الإيضاح 6: الممتلكات والمعدات	**تضمنت إجراءات التدقيق لدينا ما يلي:** • حصلنا على فهم للعملية المتعلقة بالانخفاض في القيمة. • راجعنا تقييم المجموعة لتحديد ما إذا كان هناك أي سبب للانخفاض في القيمة. • حصلنا على نموذج التقييم واختبرنا الدقة الحسابية للنموذج الذي تستخدمه الإدارة. كما قيَّمنا مدى ملاءمة منهجية التقييم (نموذج التدفقات النقدية المخصومة) التي استخدمتها الإدارة، مع الإشارة إلى ممارسات السوق ومتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 36. • قيَّمنا مدى موثوقية ميزانيات المجموعة المدرجة في خطط الأعمال (والتي تشكّل أساس توقعات التدفقات النقدية)، من خلال مقارنة ميزانيات الفترة الحالية بالنتائج الفعلية وتقييم الاختلافات الملحوظة مقابل الوثائق والتفسيرات الأساسية التي تم الحصول عليها من الإدارة. كما اتفقنا على الإيرادات والتكاليف المستخدمة في حساب توقعات التدفقات النقدية على الميزانيات المعتمدة **و/أو خطط الأعمال وقياس افتراضات أسعار اليوم لبيانات السوق.** • استخدمنا متخصصي التقييم الداخلي لدينا لدعمنا في تقييم الافتراضات والمنهجية التي استخدمتها الإدارة، وعلى وجه الخصوص، قاموا باحتساب متوسط التكلفة المرجح لرأس المال بشكل مستقل. • أجرينا تحليلات الحساسية لتحديد التغيرات في الافتراضات الرئيسية، وهي معدلات الخصم وأسعار اليوم التي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض في القيمة. نظرنا فيما إذا كانت هذه التغييرات محتملة بشكل معقول. • كما قيَّمنا مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة الواردة في الإيضاح رقم 6 حول البيانات المالية الموحدة، ولا سيما إفصاحات الحساسية فيما يتعلق بالتغيرات المحتملة المعقولة في الافتراضات التي قد تؤدي إلى انخفاض في القيمة.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة (باستثناء البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقب الحسابات)، والذي تم تزويدنا به قبل تاريخ تقرير التدقيق هذا والتقرير السنوي الكامل والذي نتوقع أن يتوفر لدينا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا عن البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

تنحصر مسؤولياتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل جوهري.

وإذا استنتجنا وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف جوهري عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

مسؤوليات مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤولون عن الإعداد والعرض العادل لهذه للبيانات المالية الموحدة وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية ومتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، بصيغته المعدلة بالقانون رقم 8 لسنة 2021، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يراها مجلس الإدارة ضرورية عند إعداد بيانات مالية موحدة خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

إن مجلس الإدارة، عند إعداد البيانات المالية الموحدة، مسؤولون عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المرتبطة باستمرارية المنشأة واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم يكن في نيّة مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو أنه ليس لديهم بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أي تحريف جوهري، سواء كان ناشئاً عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يعد ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكشف دوما عن أي تحريف جوهري في حال وجوده. تنشأ حالات التحريف من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المعقول توقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزءٍ من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الأحكام المهنية ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري للبيانات المالية الموحدة، الناشئة سواء من الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساسٍ لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي تحريف جوهري ناشئ عن الاحتيال يعتبر أعلى من ذلك الذي ينشأ عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر مناسبة وفقا للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي عن مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة الموضوعة من قبل مجلس الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام مجلس إدارة لأساس استمرارية المنشأة المحاسبي وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية فيما يتعلق بقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها

كمنشأةٍ مستمرةٍ بناءً على أدلة التدقيق التي توصّلنا إليها. وفي حال استنتجنا وجودَ شكٍّ جوهري، فإننا مطالبون بتسليط الضوء في تقرير التدقيق على الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أمّا في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، فسنقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق الخاص بنا. ومع ذلك، فقد تتسبّب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقّف المجموعة عن مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- التخطيط والتنفيذ لعملية التدقيق على المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق الخاصة بالمجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونبقى وحدنا مسؤولين عن رأي التدقيق الذي توصلنا إليه.

نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط لهما، واكتشافات التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي نحددها خلال أعمال التدقيق.

كما أننا نقدم للمسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد التزمنا بمتطلبات المعايير الأخلاقية المناسبة فيما يتعلق بالاستقلالية، وإبلاغهم بجميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المعقول الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وعند الاقتضاء، الإجراءات الوقائية فيما يتعلق بهذا الخصوص.

ومن بين الأمور التي أبلغناها للمسؤولين عن الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور الأكثر أهمية في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية الموحدة المالية للفترة الحالية، والتي تعد بالتالي أمور التدقيق الرئيسية. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقرير التدقيق الخاص بنا ما لم يحظر القانون أو التنظيمات الكشف العلني عنها، أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمرٍ ما في تقريرنا لأنه قد يكون من المعقول توقع أن تزيد الآثار العكسية عن المصلحة العامة من جراء الإبلاغ عن هذا الأمر.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم)11(لسنة 2015، كما تم تعديلة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، فإننا نؤكد على:

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض عملية التدقيق التي قمنا بها.
- أن الشركة قامت بإجراء الجرد الفعلي للمخزون في نهاية السنة وفقاً للأصول المرعية.
- أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية سليمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق معها.
- توافق المعلومات المالية المدرجة بتقرير مجلس الإدارة مع دفاتر وسجلات الشركة.
- لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن الشركة قد خالفت أيا من أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم (11) لسنة 2015، كما تم تعديلة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، أو نظامها الأساسي بشكل قد يؤثر جوهريا على نتائج تشغيلها أو مركزها المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024.

نيابة عن برايس وترهاوس كوبرز – فرع قطر

سجل مركز قطر للمال رقم 120155

مارك منتون
سجل مراقبي الحسابات رقم 364
الدوحة، دولة قطر
4 فبراير 2025

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة مساهمي شركة الخليج الدولية للخدمات

تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2024

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (5) لسنة 2016. قمنا بتنفيذ اجراء تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية لشركة الخليج الدولية للخدمات ("الشركة") كما في 31 ديسمبر 2024 استنادًا إلى الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ("إطار COSO")".

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن عرض تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، ويشتمل التقرير على:

- تقريرمجلس الادارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- وصف العمليات الهامة وضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- تقييم شدة التصميم والفعالية التشغيلية لأوجه القصور الرقابية، إن وجدت، ولم يتم إصلاحها في 31 ديسمبر 2024؛

سيعتمد التقييم المقدم في التقرير السنوي على العناصر التالية المدرجة في مصفوفات التحكم في المخاطر المقدمة من قبل إدارة الشركة:

- أهداف الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتطبيق أنظمة ضوابط الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛ و

كذلك يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن وضع أنظمة رقابة مالية داخلية والحفاظ عليها بناء على إطار العمل الصادر من لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة. وتشتمل الأنظمة على:

- الالتزام بسياسات الشركة؛
- حماية موجوداتها؛
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء نتيجة التأكيد المعقول بناء على اجراءات التأكيد التي قمنا بها على تقريرمجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وذلك بناءً على إطار COSO.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد معقول عن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما هو مدرج في تقريرمجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ، من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق الغايات المرجوة من الرقابة على النحو المنصوص عليه في وصف العمليات ذات الصلة من جانب الإدارة، استنادًا إلى إطار COSO.

تعتبر العملية جوهرية في حال وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار العمليات أو المبالغ الواردة في البيانات المالية، مما يتوقع معه التأثير بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية. وتتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية فيما يلي: إدارة الاستثمارات، وإدارة الخزينة والنقد، والمعاملات بين شركات المجموعة، وإدارة المحاسبة وإغلاق سجلات المعاملات المالية في نهاية السنة.

تضمن مهمة التأكيد للتعبير عن استنتاج تأكيدي معقول بشأن "تقرير مجلس الإدارة عن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية استنادًا إلى إطار عمل COSO" تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. وشملت إجراءاتنا بشأن الضوابط الداخلية على التقارير المالية ما يلي:

- التوصل إلى فهم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية؛
- تقدير المخاطر في حال وجود ضعف مادي؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة بناء على المخاطر التي تم تقييمها.

خلال أدائنا لهذه المهمة، توصلنا إلى فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- أنشطة المراقبة

اعتمدنا في اختيار الاجراءات على أحكامنا الشخصية، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريف مادي لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية، سواء أكان ناتجا عن احتيال أو خطأ. وتضمنت إجراءاتنا كذلك تقييم مخاطر عدم التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة بالشكل المناسب لتحقيق الغايات المرجوة من ضوابط الرقابة الموضحة في تقريرمجلس الإدارة عن الرقابة الداخلية على إعداد التقاريرالمالية. اشتملت إجراءاتنا على اختبار للفعالية التشغيلية لتلك الضوابط التي تعد ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق الغايات المرجوة من ضوابط الرقابة ذات الصلة.

وتشمل المهمة من هذا النوع كذلك التقييم الخاص بتقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة لأهداف ضوابط الرقابة المذكورة في هذا التقرير. وتشمل أيضاً تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ضرورية بناء على الظروف المحيطة.

نعتقد بأن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا حول تقريرمجلس الإدارة عن الرقابة الداخلية على إعداد التقاريرالمالية.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين، ("IESBA") التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم 1 وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

مفهوم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن أنظمة الرقابة الداخلية لمنشأة ما هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول موثوقية التقارير المالية وإعداد التقارير المالية للأغراض الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشتمل ضوابط الرقابة الداخلية لمنشأة ما على تلك السياسات والإجراءات التي:

(1) تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة؛

(2) تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، وأن مقبوضات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقًا للتصريحات الصادرة عن إدارة المنشأة؛ و

(3) تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالحد من أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقريرمجلس الإدارة عن الرقابة الداخلية على إعداد التقاريرالمالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ ولا يتم اكتشافها. كذلك، فإن توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في احتمال أن تصبح الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط المصممة والتي تم العمل بها اعتبارًا من 31 ديسمبر 2024 والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة فيما يتعلق بضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قبل التاريخ الذي تم فيه تفعيل هذه الضوابط.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى والتي تشتمل على تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا، و التقرير السنوي الكامل (لكنها لا تشتمل على تقييم مجلس الإدارة بخصوص مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية في الشركة)، والذي من المتوقع أن يتاح لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول التقرير المرفق بخصوص تقييم الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية لا تغطي المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي رأي بأي شكل للتأكيد عليها.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول التقرير المرفق لتقييم مجلس الإدارة بخصوص مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع تقييم مجلس الإدارة بخصوص مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. هذا وليس لدينا ما نفصح عنه بهذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

الرأي

برأينا، بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناء على إطار COSO ، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية كما في 31 ديسمبر 2024.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة الخليج الدولية للخدمات على أساس مستقل فقط ولا يمتد لشركة الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة و عمليات مشاريعها المشتركة ككل. ولا نبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر

سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120155

مارك مينتون

سجل مراقبي الحسابات رقم 364

الدوحة، دولة قطر

4 فبراير 2025

تقـرير التـــأكيد المســـتقل إلى مســـاهمي شركة الخليج الدوليـــة للخدمات

تقرير الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي والصادر عن مجلس إدارة الهيئة بناءً على قرارها رقم (5) لسنة 2016 كما في 31 ديسمبر 2024 ("متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية")

مقدمة

وفقا لمتطلبات المادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") رقم (5) لسنة 2016، لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود بشأن تقييم مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية لشركة الخليج الدولية للخدمات ("الشركة") كما في 31 ديسمبر 2024.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يتولى مجلس إدارة الشركة مسؤولية إعداد تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية - كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات - والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة 4 من النظام.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن ضمان التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة وقانون الحوكمة للشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقا للقرار رقم (5) لسنة 2016 وإعداد مجلس الإدارة تقييم أعضاء مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات الهيئة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول عن تحديد مجالات عدم الالتزام والمبررات ذات الصلة، حيثما يتم التخفيف منها.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية كافية بحيث يضمن تشغيلها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، بما في ذلك الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج عن التأكيد المحدود حول ما إذا استدعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية – كما وردت في تقرير حوكمة الشركات – لا يعبر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية عن التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة بما في ذلك النظام بناء على اجراءات التأكيد المحدودة التي قمنا بها.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان أي شيء قد لفت انتباهنا مما يجعلنا نعتقد أن تقييم مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية ككل وقد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات المنفذة في عملية تأكيد محدودة من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل في نطاقها من ارتباط التأكيد المعقول. بالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في ارتباط تأكيد محدود أقل بكثير من التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بتنفيذ إجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن تنفيذها إذا كان هذا ارتباط تأكيد معقول.

يتضمن ارتباط التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف المادي لتقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، سواء كانت مستحقة لاحتيال أو خطأ والاستجابة للمخاطر المقدرة حسب الضرورة في الظروف. إن ارتباط التأكيد المحدود هو أقل بكثير في نطاقه من ارتباط التأكيد المعقول فيما يتعلق بكل من إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، والإجراءات التي يتم تنفيذها استجابة للمخاطر التي تم تقييمها. وبناء على ذلك، فإننا لا نبدي استنتاجًا معقولًا بشأن ما إذا كان تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر

للأسواق المالية، ككل، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية، وفقا لقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استندت الإجراءات التي قمنا بتنفيذها إلى حكمنا المهني وشملت الاستفسارات ومراقبة العمليات المنفذة وفحص المستندات وتقييم مدى ملاءمة سياسات التقرير للشركة والاتفاق مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الاجراءات أعلاه بما يلي:

- استفسرنا من الإدارة لفهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك النظام، والإجراءات المتبعة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية المتبعة من قبل الإدارة لتقييم الالتزام بهذه المتطلبات.
- نظرنا في الإفصاحات من خلال مقارنة محتويات تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات مع متطلبات المادة 4 من النظام.
- وافقنا على المحتويات ذات الصلة بتقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات نسبة إلى السجلات الأساسية التي تحتفظ بها الشركة.
- أجرينا اختبارات موضوعية محدودة على أساس انتقائي، عند الضرورة، لتقييم تقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، والأدلة المراقبة التي تم جمعها من قبل الإدارة. وقمنا بتقييم ما إذا كان قد تم الإفصاح عن أي انتهاكات لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية - كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات - إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من جميع النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدودة لدينا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات التي تعتمدها الإدارة للالتزام بالمتطلبات. لذلك، فإننا لا نقدم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي اعتمدتها الإدارة تعمل بفعالية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

الاستقلالية ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشآت لاعتماد متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يطبقون الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كان إجراء الالتزام قد تم تنفيذه بفعالية، وفي بعض الحالات لن يحافظوا على سجل التدقيق. ومن الملاحظ أيضا أن تصميم إجراءات الالتزام سيتبع أفضل الممارسات التي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة معها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

بسبب القيود المتأصلة لأنظمة الرقابة الداخلية على الالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك احتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليم للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها.

المعلومات الأخرى

ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير مجلس الإدارة (لكنها لا تتضمن تقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات)، والذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، والتقرير السنوي الكامل، والذي من المتوقع أن يكون متاحًا لنا بعد ذلك التاريخ.

إن استنتاجاتنا حول تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون الهيئة واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات، لا تغطي المعلومات الأخرى، ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بمهة التأكيد حول "تقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات"، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

النتيجة

بناءًا على إجراءات التأكيد المحدود الموضّحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة بشأن الإلتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات، لا يعرض بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، إلتزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في 31 ديسمبر 2024.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر

سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم (120155)

مارك منتون

سجل مراقبي الحسابات رقم 364

الدوحة، دولة قطر

4 فبراير 2025

البيانات المالية

البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في
31 ديسمبر 2024

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر

	الإيضاح	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023 (معدّلة) إيضاح 38	1 يناير 2023 (مُعدّلة) إيضاح 38
الموجودات				
الموجودات غير المتداولة				
ممتلكات ومعدات	6	**6,872,089**	5,572,131	5,605,671
شهرة		**-**	-	303,559
موجودات حق الانتفاع	8	**153,246**	28,386	49,571
موجودات العقود	13	**13,104**	13,104	13,104
شركات مستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	10	**394,761**	390,052	28,088
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	11	**349,445**	367,949	306,592
		7,782,645	6,371,622	6,306,585
الموجودات المتداولة				
مخزون	12	**439,097**	351,534	337,424
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	11	**482,467**	469,342	438,185
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	11	**99,225**	-	-
ذمم مدينة تجارية وأخرى	13	**1,025,773**	902,686	1,029,173
موجودات أخرى	18	**200,014**	149,616	120,832
موجودات عقود إعادة التأمين	1.2.25	**837,643**	775,666	668,446
استثمارات قصيرة الأجل	14	**467,217**	718,793	746,126
أرصدة بنكية أخرى	1.15	**42,079**	47,079	48,619
نقد وشبه النقد	15	**731,012**	530,107	347,828
		4,324,527	3,944,823	3,736,633
إجمالي الموجودات		**12,107,172**	**10,316,445**	**10,043,218**
حقوق الملكية والمطلوبات				
حقوق الملكية				
رأس المال	16	**1,858,409**	1,858,409	1,858,409
احتياطي قانوني	17 (أ)	**431,797**	394,367	384,339
احتياطي عام	17 (ب)	**74,516**	74,516	74,516
احتياطي تحويل العملات	17(ج)	**10,100**	(23,118)	(25,961)
احتياطي القيمة العادلة	17(د)	**(12,054)**	(18,409)	(27,646)
أرباح مدورة		**1,870,485**	1,486,920	1,326,296
حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة		**4,233,253**	3,772,685	3,589,953
حصص غير مسيطرة		**-**	(482)	(312)
إجمالي حقوق الملكية		**4,233,253**	**3,772,203**	**3,589,641**

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر

	الإيضاح	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023	1 يناير 2023
			(معدّلة) إيضاح 38	(مُعدّلة) إيضاح 38
المطلوبات				
المطلوبات غير المتداولة				
مطلوبات إيجار	9	54,928	23,135	7,432
قروض واقتراضات	19	5,265,850	4,179,883	2,661,541
مطلوبات العقد	22	15,289	2,730	2,730
مطلوبات الضريبة المؤجلة		19,192	14,672	19,629
توفير تكاليف إزالة الخدمة		3,966	-	45,899
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	20	76,615	80,668	112,028
		5,435,840	4,301,088	2,849,259
المطلوبات المتداولة				
مطلوبات إيجار	9	96,064	5,250	33,939
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	23	42,077	47,079	48,619
قروض واقتراضات	19	348,554	268,102	1,734,430
ذمم دائنة تجارية وأخرى	21	605,150	670,847	693,035
مطلوبات عقود التأمين	2.2.25	1,276,410	1,251,876	1,079,705
مطلوبات العقد	22	69,824	-	14,590
		2,438,079	2,243,154	3,604,318
إجمالي المطلوبات		**7,873,919**	**6,544,242**	**6,453,577**
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		**12,107,172**	**10,316,445**	**10,043,218**

اعتمد مجلس إدارة الشركة هذه البيانات المالية الموحدة ووقّع عليها نيابة عنهم بتاريخ 4 فبراير 2025:

خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

سعد راشد المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر الموحد

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

كما في 31 ديسمبر

	الإيضاح	2024	2023
			(معدّلة)
			إيضاح 38
عمليات مستمرة			
إيرادات	25.1	**2,917,325**	2,364,591
تكلفة المبيعات	26	**(2,071,716)**	(1,775,047)
مجمل الربح من العمليات غير التأمينية		**845,609**	**589,544**
إيرادات التأمين	25.2	**1,236,307**	1,173,899
مصروفات خدمة التأمين	25.2	**(853,672)**	(886,893)
صافي المصروفات من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها	25.2	**(296,983)**	(216,850)
نتائج خدمة التأمين		**85,652**	**70,156**
مجمل الربح وصافي نتائج خدمات التأمين		**931,261**	**659,700**
مصروفات التمويل من عقود التأمين الصادرة		**(42,277)**	(44,914)
إيرادات التمويل من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها		**63,177**	54,797
صافي إيرادات تمويل التأمين		**20,900**	**9,883**
إيرادات أخرى	27	**49,660**	47,263
خسائر أخرى	28	**(43,072)**	(19,263)
مصروفات عمومية وإدارية	29	**(198,961)**	(192,548)
صافي أرباح من استثمارات في أوراق الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**35**	-
صافي ربح القيمة العادلة على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		**15,671**	21,928
صافي الربح/ (الخسارة) النقدية الناشئة من التضخم المفرط		**21,765**	(2,924)
عكس / (مخصص) خسارة الانخفاض في القيمة على الموجودات المالية	13	**102**	(1,341)
الربح التشغيلي		**797,361**	**522,698**
إيرادات تمويل	34.1	**73,137**	70,436
تكاليف تمويل	34.2	**(199,784)**	(218,501)
تكاليف تمويل - بالصافي		**(126,647)**	(148,065)
حصة من صافي أرباح الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	10	**58,671**	24,798

الربح قبل ضريبة الدخل			**399,431**	**729,385**
مصروفات ضريبة الدخل	30		(9,081)	**(18,180)**
ربح السنة من العمليات المستمرة			**390,350**	**711,205**
خسارة من العمليات المتوقفة (العائدة إلى مساهمي الشركة)	7		(24,237)	**(205)**
ربح السنة			**366,113**	**711,000**
ربح السنة العائد إلى:				
مساهمي الشركة			366,283	**711,000**
حصص غير مسيطرة			(170)	**-**
			366,113	**711,000**

ربحية السهم			
ربحية السهم الأساسية والمخفضة من العمليات المستمرة العائدة إلى مساهمي الشركة		0.210	**0.383**
ربحية السهم الأساسية والمخفضة من العمليات المتوقفة العائدة إلى مساهمي الشركة		(0.013)	**(0.000)**
ربحية السهم الأساسية والمخفضة من الربح العائد إلى مساهمي الشركة	31	0.197	**0.383**

كما في 31 ديسمبر

	الإيضاح	2024	2023
			(معدّلة)
			إيضاح 38
الدخل الشامل الآخر			
البنود التي يتم تصنيفها أو قد يعاد تصنيفها ضمن الربح أو الخسارة			
تغيرات في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**6,390**	9,237
صافي الأدوات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر المعاد تصنيفها إلى الخسارة الخسارة			
الربح أو الخسائر		**(35)**	-
استرداد الضرائب من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية		**6,532**	-
فروق الصرف في عمليات تحويل العملات الأجنبية بما في ذلك تأثير التضخم المفرط		**33,218**	2,843
الدخل الشامل الآخر للسنة		**46,105**	**12,080**
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**757,105**	**378,193**

إجمالي الدخل الشامل للفترة العائد إلى:		
مساهمي الشركة	**757,105**	378,363
حصص غير مسيطرة	**-**	(170)
	757,105	378,193

ينشأ إجمالي الدخل الشامل للفترة العائد إلى مساهمي الشركة مما يلي:		
عمليات مستمرة	**757,310**	402,430
عمليات متوقفة	**(205)**	(24,237)
	757,105	378,193

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

كما في 31 ديسمبر

	رأس المال	الاحتياطي القانوني	الاحتياطي العام	احتياطي تحويل العملات الأجنبية	العائدة إلى م
الرصيد في 1 يناير 2023 (معدّل) – وفقا للتقرير السابق	**1,858,409**	**384,339**	**74,516**	**(25,961)**	
تعديلات (إيضاح 38)	-	-	-	-	
الرصيد في 1 يناير 2023 (معدّل)	1,858,409	384,339	74,516	(25,961)	
إجمالي الدخل الشامل:					
ربح السنة	-	-	-	-	
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	2,843	
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	2,843	
اشتراكات الصندوق الاجتماعي (إيضاح 21)	-	-	-	-	
تحويل إلى احتياطي قانوني	-	10,028	-	-	
المعاملات مع مساهمي الشركة:					
توزيعات أرباح معلنة	-	-	-	-	
الرصيد في 31 ديسمبر 2023 (معدّل)	**1,858,409**	**394,367**	**74,516**	**(23,118)**	
الرصيد في 1 يناير 2024	**1,858,409**	**394,367**	**74,516**	**(23,118)**	
إجمالي الدخل الشامل:					
ربح السنة	**-**	**-**	**-**	**-**	
الدخل الشامل الآخر	**-**	**-**	**-**	**33,218**	
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**-**	**33,218**	
استردادات الضرائب	**-**	**-**	**-**	**-**	
اشتراكات الصندوق الاجتماعي (إيضاح 21)	**-**	**-**	**-**	**-**	
تحويل إلى احتياطي قانوني	**-**	**37,430**	**-**	**-**	
المعاملات مع مساهمي الشركة:	**-**	**-**	**-**	**-**	
توزيعات أرباح معلنة	**-**	**-**	**-**	**-**	
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**1,858,409**	**431,797**	**74,516**	**10,100**	

				مالكي الشركة
احتياطي القيمة العادلة	الأرباح المدورة	الإجمالي	الحصص غير المسيطرة	إجمالي حقوق الملكية
(27,646)	**1,365,244**	**3,628,901**	**(312)**	**3,628,589**
-	(38,948)	(38,948)	-	(38,948)
(27,646)	1,326,296	3,589,953	(312)	3,589,641
-	366,283	366,283	(170)	366,113
9,237	-	12,080	-	12,080
9,237	366,283	378,363	(170)	378,193
-	(9,790)	(9,790)		(9,790)
-	(10,028)	-	-	-
-	(185,841)	(185,841)	-	(185,841)
(18,409)	**1,486,920**	**3,772,685**	**(482)**	**3,772,203**
(18,409)	**1,486,920**	**3,772,685**	**(482)**	**3,772,203**
-	**711,000**	**711,000**	**-**	**711,000**
6,355	**-**	**39,573**	**-**	**39,573**
6,355	**711,000**	**750,573**	**-**	**750,573**
-	**6,532**	**6,532**	**-**	**6,532**
-	**(17,775)**	**(17,775)**	**-**	**(17,775)**
-	**(37,430)**	**-**	**-**	**-**
-	**-**	**-**	**482**	**482**
-	**(278,762)**	**(278,762)**	**-**	**(278,762)**
(12,054)	**1,870,485**	**4,233,253**	**-**	**4,233,253**

بيان التدفقات النقدية الموحد

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

كما في 31 ديسمبر

	الإيضاح	2024	2023
			(معدّلة)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			إيضاح 38
ربح / (خسارة) قبل ضريبة الدخل			
عمليات مستمرة		**729,385**	399,431
عمليات متوقفة		**(205)**	(24,237)
تعديلات على:			
استهلاك ممتلكات ومعدات	6	**436,637**	361,604
خسارة الانخفاض في قيمة الممتلكات والمعدات	6	**-**	7,316
خسارة من بيع وشطب ممتلكات ومعدات		**1,915**	4,009
استهلاك موجودات حق الانتفاع	8	**65,242**	13,701
حصة الأرباح من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية		**(65,202)**	(24,798)
ربح من تسوية العلاقات القائمة مسبقاً		**(11,103)**	-
خسارة من استبعاد شركة تابعة	7	**205**	26,279
تخفيض المخزون بسبب المخزون بطيء الحركة والمتقادم		**925**	763
شطب ممتلكات ومعدات		**1,848**	-
صافي خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية	13	**102**	1,341
إطفاء الموجودات غير الملموسة المتعلقة بالشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية		**2,486**	-
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	21	**17,680**	16,236
صافي الربح في القيمة العادلة على الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة		**(801)**	(21,928)
صافي الخسارة)/ ربح(من بيع استثمارات مالية		**304**	(313)
ربح من استبعاد الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية		**(7,984)**	-
توزيع الأرباح من صناديق الاستثمار المدارة	37	**-**	(1,655)
إيرادات توزيعات الأرباح	37	**(8,515)**	(4,928)
منافع ضريبة الدخل المعترف بها بموجب مذكرة التفاهم	27	**-**	(5,723)
إيرادات تمويل	34.1	**(73,137)**	(70,436)
تكاليف التمويل – إيجارات	9	**6,799**	202
تكاليف تمويل - قروض واقتراضات	34.2	**192,985**	224,948
تكاليف التمويل - إيقاف العمل		**3,966**	180
صافي الربح النقدي الناشئ من التضخم المفرط		**(21,765)**	2,924
الربح التشغيلي قبل التغيرات في رأس المال العامل		**1,271,767**	904,916
التغيرات في رأس المال العامل:			
زيادة في المخزون		**(88,488)**	28,641))
زيادة في الموجودات الأخرى		**(50,398)**	(28,783)
زيادة في الذمم المدينة التجارية والأخرى		**(111,810)**	(5,024)

زيادة في موجودات عقود إعادة التأمين		**(61,977)**	(107,220)
زيادة/(نقص) في الذمم الدائنة التجارية والأخرى		**(69,902)**	111,762
زيادة في مطلوبات عقود التأمين		**24,534**	172,171
(نقص)/زيادة في مطلوبات العقود		**82,383**	(14,590)
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**996,109**	**1,004,591**
مساهمة اجتماعية ورياضية مدفوعة		**(9,790)**	(7,251)
مكافآت نهاية الخدمة مدفوعة للموظفين	21	**(21,733)**	(15,571)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**964,586**	**981,769**
الأنشطة الاستثمارية			
استحواذ على ممتلكات ومعدات	6	**(1,699,712)**	(364,474)
استحواذ على الحصص المتبقية من الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية		**(43,690)**	-
صافي تحركات رأس المال العامل للشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية		**94,677**	-
استحواذ على استثمارات مالية		**(205,039)**	(62,883)
صافي الحركة في استثمارات قصيرة الأجل		**251,576**	27,333
إيرادات تمويل مستلمة	34.1	**73,137**	63,203
متحصلات من بيع واستحقاق استثمارات مالية		**126,560**	15,051
توزيع الأرباح من صناديق الاستثمار المدارة	27	**-**	1,655
متحصلات من بيع مشروع مشترك		**-**	3,537
نقد شركة أمواج المتاح للصرف	7	**-**	(127,414)
توزيعات أرباح من الشركة المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية	10	**14,549**	3,920
متحصلات من بيع الشركات التابعة		**730**	1,691
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(1,387,212)**	**(438,381)**

	الإيضاح	2024	2023
			(معدّلة)
			إيضاح 38
الأنشطة التمويلية			
عناصر دفعات إيجار أساسية		(56,391)	(5,951)
متحصلات من القروض والاقتراضات	**19**	1,228,041	20,440
سداد القروض والاقتراضات	**19**	(61,622)	(3,872)
تكاليف تمويل مدفوعة – إيجار	**9**	(6,800)	(202)
تكاليف تمويل مدفوعة - قروض واقتراضات	**34.2**	(192,985)	(189,502)
توزيعات أرباح مدفوعة		(278,762)	(185,841)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**631,481**	**(364,928)**
صافي التغير في النقد وشبه النقد		**208,855**	**178,460**
أثر الحركات في أسعار الصرف على النقد المحتفظ به		(7,950)	3,819
نقد وشبه النقد في 1 يناير		530,107	347,828
النقد وشبه النقد في 31 ديسمبر	**15**	**731,012**	**530,107**

إن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحد تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية، و يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الإليكتروني للشركة: www.gis.com.qa أو يمكنكم مسح رمز QR ضوئياً باستخدام كاميرا هاتفكم الذكي للحصول على البيانات المالية بالكامل.

تقرير حوكمة الشركة 2024

1. تمهيد

شركة الخليج الدولية للخدمات وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر (يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة") تم تأسيسها في 12/2/2008 وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 خاصة المادة (68) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للطاقة مؤسس شركة الخليج الدولية للخدمات، مالك السهم الممتاز والمساهم في رأسمال الشركة بنسبة 10%، توفر قطر للطاقة كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للطاقة كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت الشركة من خلال التعاقد مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بإعداد إطار الحوكمة بشكل كامل ومستقل للشركة حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة باجتماعه الأول لعام 2013 بتاريخ 25/2/2013.

2. نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها.

تنفيذاً لذلك، حدد المجلس مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، ويعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها فضلاً عن إعلاء قيم حماية الأقلية، الرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

يحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة الخليج الدولية للخدمات يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة بما يكفل إرساء مبادئ الشفافية وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتحمل المسؤولية والاقرار بها.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة - بصفتها مقدم خدمات المكتب الرئيسي - على تدريب وتوعية موظفيها المعنيين فيما يتعلق بإدارة المخاطر، الرقابة الذاتية، قواعد السلوك المهني، مكافحة الرشوة والفساد، تضارب المصالح، تصنيف وأمن المعلومات وغيرها.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (2) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستندياً بما يكفل لها تطبيق تلك الأحكام.

3. مجلس إدارة الشركة

3-1 هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للطاقة وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1974 بتأسيس شركة الخليج الدولية للخدمات كشركة أم لمجموعة من الشركات المتخصصة في تقديم الخدمات الداعمة لقطاعي النفط والغاز ما بين عمليات الحفر البرية والبحرية، النقل بالهليكوبتر، البوارج السكنية، التأمين وإعادة التأمين فضلاً عن خدمات التموين. ثم قامت بطرحها للاكتتاب العام ومن ثم الادراج ببورصة قطر وذلك بهدف توفير فرص استثمارية للمواطنين القطريين ومشاركتهم في عوائد تلك الأنشطة، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة لهم من خلال طرح الشركة بسعر مخفض عن التقديرات العادلة لقيمته، وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

هذا، ومن منطلق خصوصية تأسيس ونشاط شركة الخليج الدولية للخدمات والوضع الإستراتيجي لأنشطتها خاصة على مستوى قطاعي الحفر والطيران بالهليكوبتر، والدور المنوط بقطر للطاقة والذي تتخطى أطره الجانب التجاري والمالي لتنصرف الى استراتيجيات سياسية او اقتصادية تمس المصلحة العامة، كان من الأهمية لضمان إدارة الأصول على النحو الواجب وبما يضمن استدامتها وتحقيق قيمة مضافة لمساهمي الشركة، أن تحتفظ قطر للطاقة باعتبارها مؤسس الشركة بمزايا خاصة - من خلال امتلاكها للسهم الممتاز- وذلك بحسب أحكام المادة رقم (77) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 آنذاك، والتي لا زالت سارية ضمن أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، أيضاً بحسب المادة رقم (152) والتي يجوز وفقاً لها أن ينص نظام الشركة على تقرير بعض الامتيازات لفئة من الأسهم على أن تتساوى الأسهم من الفئة ذاتها في الحقوق والمميزات والقيود. ولا يجوز تعديل الحقوق، أو المميزات، أو القيود المتعلقة بفئة من الأسهم إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية، وبموافقة ثلثي حاملي فئة الأسهم التي يتعلق بها التعديل. ويصدر بضوابط وشروط الأسهم الممتازة وقواعد وإجراءات تحويلها إلى أسهم عادية واستهلاكها من قبل الشركة قرار من وزير التجارة والصناعة.

في إطار ذلك، وبحكم العديد من العوامل والتي تشير في مدلولها إلى الارتباط الوثيق للأداء المالي والتشغيلي للشركة بقطر للطاقة، ومن ثم ضرورة ضمان مواءمة استراتيجية ورؤية كل منهما، كان يتعين احتفاظ قطر للطاقة (بصفتها المساهم الخاص من خلال امتلاكها للسهم الممتاز) بالحق في تعيين ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة وكذلك طواقم الإدارة العليا والتنفيذية المؤهلين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، وفيما يلي بيان تلك العوامل:

- قطر للطاقة هي مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم في رأسمال الشركة بنسبة 10%
- الوضع الاستراتيجي لأنشطة الشركة وخاصة على مستوى قطاعي الحفر والطيران بالهليكوبتر.
- توفير قطر للطاقة للدعم الفني والتقني لأنشطة المجموعة.
- تقديم قطر للطاقة لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية خدمات شاملة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تطلب لضمان الدعم التام لعمليات الخليج الدولية للخدمات.

وبناء على ما سبق، يتشكل مجلس إدارة الشركة وفقاً لنظامها الأساسي المُعَدّل من عدد (7) أعضاء، يتم تعيين ثلاثة أعضاء منهم (3) من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة"، بينما يتم انتخاب أربعة أعضاء (4) من المساهمين المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة الذين تتوافر فيهم شروط الترشح المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة والتي من شأنها أن تكفل اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين (على غير ما ورد ببعض متطلبات المادة رقم (5) من نظام الحوكمة) من خلال الانتخاب بالاقتراع السري من قبل الجمعية العامة على ألا يشارك المساهم الخاص في عملية الاقتراع، ويتم التصويت وفقاً للقواعد والنظم الخاصة المعمول بها.

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر.

3-2 تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (1) واحدة). خلال عام 2024، قامت الشركة بفتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة - وذلك لشغل (4) مقاعد لمدة (3) سنوات (2027-2024) - للمساهمين من الأفراد والشركات المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة والذين تتوافر فيهم شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة (23) من النظام الأساسي للشركة الخاصة بأهلية أعضاء مجلس الإدارة. والتي تتضمن:

1. يشترط في عضو مجلس الإدارة المرشح أن يكون مالكاً لعدد من الأسهم لا يقل عن مليون سهم من أسهم رأس مال الشركة تخصص لضمان حقوق الشركة والمساهمين والدائنين والغير عن المسؤولية التي قد تقع على أعضاء مجلس الإدارة. ويجب إيداع هذه الأسهم خلال أسبوع من تاريخ بدء العضوية ويستمر ايداعها مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله، وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته.
2. عند الترشح، لكل مساهم يستوفي شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة رقم (23) التقدم لترشيح ممثل واحد فقط عنه بصرف النظر عن نسبة ما يملكه من أسهم، ولأغراض هذه المادة يعتبر الشخص المعنوي والشركات التابعة له و/أو الأفراد تحت سيطرته شخصاً واحداً.
3. باستثناء الأعضاء المعينين من قبل المساهم الخاص، لا يجوز لأي شخص سواء بصفته الشخصية او بصفته ممثلاً لأحد الأشخاص الاعتباريين أن يكون عضواً بمجلس الإدارة إذا أصبح بتوليه ذلك المنصب:
   1. عضواً في مجلس إدارة شركتين تزاولان أنشطة تجارية مشابهة لأنشطة الشركة أو الشركات التابعة لها، أو
   2. عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات مساهمة قطرية.
   3. رئيساً او نائباً في مجلس إدارة أكثر من شركتين مساهمتين قطريتين.

وتبطل عضوية من يخالف ذلك وعليه أن يرد إلى الشركة ما قبضه منها.

4. لتحديد ما إذا كان شخص ما مناسب ليتم تعيينه كعضو مجلس إدارة مستقل، في هذه الحالة سيعتمد تحديد مفهوم عضو مجلس الإدارة المستقل على القواعد والأنظمة المطبقة في السوق المالية القطري. وعلى هذا العضو المستقل ألا يكون تحت تأثير أي عامل قد يحد من قدرته على النظر في أمور الشركة ومناقشتها واتخاذ قرار بشأنها بتجرد وموضوعية.

وعليه، وفي ضوء استيفائهم لشروط الترشح، تم خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2023 والذي عُقد بتاريخ 10/3/2024 تعيين السادة التالي بيانهم لشغل الأربعة مقاعد من عضوية مجلس إدارة الشركة لمدة (3) سنوات (2024-2027) وذلك اعتباراً من 11/03/2024 وهم:

1. **السيد /علي جابر حمد المري، ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (شركات/غير مستقل/غير تنفيذي).**
2. **الشيخ/ جاسم بن عبد الله آل ثاني، ممثلاً عن جهاز قطر للاستثمار (شركات/غير مستقل/غير تنفيذي).**
3. **السيد/ سعد راشد المهندي، ممثلاً عن شركة وقود لفحص المركبات "فاحص" (شركات/غير مستقل/غير تنفيذي).**
4. **السيد/ محمد ناصر الهاجري، ممثلاً عن شركة الكهرباء والماء القطرية (شركات/مستقل/غير تنفيذي).**

من ناحية أخرى، ووفقاً للمادة (22) والمادة (40) من النظام الأساسي لشركة الخليج الدولية للخدمات، قامت قطر للطاقة بصفتها المساهم الخاص في رأسمال الشركة – بموجب القرار رقم (01) لعام 2024 الصادر بتاريخ 11/03/2024 - بتسمية ممثليها في مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ 11/03/2024، وهم على النحو التالي:

1. **الشيخ/ خالد بن خليفة آل ثاني، رئيساً لمجلس الإدارة.**
2. **الدكتور/ محمد يوسف الملا، عضواً.**
3. **السيد/ محمد إبراهيم المهندي، عضواً.**

مع ملاحظة الآتي:

- تم انتخاب السيد/ نائب رئيس مجلس الإدارة من بين الأعضاء المنتخبين بالاقتراع السري من قبل أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين.
- تم تحديد الأعضاء المستقلين في التشكيل الحالي من الأعضاء المعينين بالانتخاب بناء على التعريف الوارد لتعريف العضو المستقل ومحددات اعتبار العضو ما إذا كان عضواً مستقلاً أم لا وما ينافي استقلاليته الواردة بأحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسية الصادر

بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016.

- لا يُعد أي من الأعضاء المعينين من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة" عضواً مستقلاً نظراً لكونهم ممثلين لشخص اعتباري يملك أكثر من 5% من رأسمال الشركة.
- لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة أعضاء تنفيذيين حيث توفر قطر للطاقة كافة المهام التنفيذية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.
- لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة سوى عضو مستقل واحد (على غير ما ورد ببعض متطلبات المادة رقم (6) من نظام الحوكمة) وذلك نظراً لنتائج العملية الانتخابية وإفادة الهيئة بشأن القائمة النهائية لأسماء المرشحين لعضوية المجلس للدورة (2024-2027) وصفة ترشح كل عضو.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها حسب ميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الادارة الحاضرين ورئيس مجلس إدارة الشركة والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

هذا ويتم الإفصاح في حينه بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

3-3 المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل المجلس المسؤولية الشاملة عن أداء الشركة بما في ذلك وضع السياسات والاستراتيجيات وهيكل المخاطر وإطار الحوكمة والقيم المؤسسية. ويكون المجلس مسؤولاً عن الاشراف على سلامة تطبيقها بالإضافة الى الاشراف على أداء الإدارة التنفيذية. ويتحمل المجلس المسؤولية المهنية والقانونية تجاه المساهمين وجميع أصحاب المصالح والمتمثلة في واجبات الأمانة والإخلاص والموضوعية والتفاني في تحقيق أهداف الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

من منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقا لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها إدراكاً منه بدوره كأحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام.

يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيدا تاماً. ويُأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الادارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لأعضاء مجلس الادارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم إعداد التوصيف التوظيفي لأمين سر مجلس الادارة.

وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على تحديد مهامه ومسؤولياته وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة ومن ثم ضمان التقيد بها، قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 13/3/2022، بتعديل المادة رقم 27 من النظام الأساسي لها "مهام أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولية عنها"، والذي مفاده أن يقوم المجلس بإعداد ميثاق يسمى "ميثاق المجلس" يحدد فيه مهام المجلس وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم. وتتحدد مهام ومسؤوليات المجلس وفقاً لأحكام القانون ونظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وطبقاً لميثاق المجلس - متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة - يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الاستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، تعيين الإدارة التنفيذية العليا للشركة واعتماد التخطيط لتعاقبها، وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية والتحليل المالي والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات الآخرين، الإشراف وضمان ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وإجراء مراجعة دورية لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق، اعتماد خطة التدريب والتعليم التي تتضمن التعريف بالشركة وأنشطتها وحوكمتها طبقا لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كما يحرص مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات على وضع نظام حوكمة للشركة يتفق مع أحكام نظام الهيئة والإشراف على كافة جوانبه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماشيها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، واجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها.

وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

يؤدي المجلس وظائفه ومهامه ويتحمل مسؤوليته وفقاً لبنود المادة رقم (9) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة والتي من بينها أنه لا يجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم الا إذا كان مصرحا له بذلك في نظام الشركة، وهو ما تم النص عليه بالنظام الأساسي للشركة. من ناحية أخرى تم التضمين باللوائح الداخلية للشركة والتي من بينها ميثاق المجلس أن على المجلس ضمان التزام الشركة بنظامها الأساسي والقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك لوائح هيئة قطر للأسواق المالية، أيضاً بعدم جواز قيام المجلس بأية إجراءات أو معاملات لا تتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة ووجوب الموافقة عليها من قبل السلطات المختصة والتي من بينها الجمعية العامة للشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن والانفراد عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالفات النظام الأساسي أو القانون.

3-4 رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو توفير التوجيه الاستراتيجي للشركة وحماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مربح ومستدام.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة قبل الغير، أيضا يحل نائب رئيس مجلس الادارة في بعض المهام محل الرئيس عند غيابه.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 13/3/2022، بتعديل المادة رقم 41 من النظام الأساسي لها "دور رئيس أو نائب رئيس مجلس الإدارة"، والذي مفاده أن رئيس مجلس الإدارة يمثل الشركة قبل الغير وأمام القضاء ويعتبر توقيعه على أنه موافقة من مجلس الإدارة على أي تعامل يتعلق هذا التوقيع به. وعليه أن يُنفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويجوز له أن يُفوض غيره من أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في بعض صلاحياته، ويجب أن يكون التفويض مُحدد المدة والموضوع. ينفرد بصفته كرئيس مجلس الادارة بسلطة تعيين أو استبدال ممثلي الشركة في مجالس إدارة الشركات التابعة، ولا يحق له تفويض أحد الأعضاء في هذه السلطة. يترأس اجتماعات الجمعية العامة الرئيس أو نائب الرئيس (إن وجد) في حالة غياب الرئيس، أو في حالة غياب الاثنين أي عضو مجلس إدارة يعينه أعضاء مجلس الإدارة رئيساً.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، كما أنه لا يشغل أي منصب تنفيذي بالشركة. وفي هذا الصدد تحرص إدارة الشركة على الآتي:

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة أو التأثير في اتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي عضوية في أي منها. مع ضمان وضع دليل صلاحيات واختصاصات للجان يكفل عملها بصورة فعالة، ملاءمة عضويتها وتوافق صلاحياتها واختصاصاتها مع الممارسات المثلى للحوكمة.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

3-5 أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقا للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالإفصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

3-6 اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. وفقاً لأحكام المادة رقم (1-30) من النظام الأساسي للشركة، يعقد مجلس الادارة ستة (6) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (3) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الادارة لا يكون صحيحاً إلا بحضور خمسة (5) أعضاء مجلس ادارة (الموجودين أو الممثلين من قبل وكيل) على الأقل، على أن يكون من بينهم رئيس مجلس إدارة الشركة. ووفقاً للنظام الأساسي المحدث للشركة، فقد تم استيفاء الحد الأدنى لعدد مرات انعقاد مجلس الإدارة (6 اجتماعات) خلال عام 2024.

يُدعى المجلس - وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة - إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مفوض حسب الأصول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (7) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الادارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 13/3/2022، بتعديل المادة رقم 35 من النظام الأساسي لها "الموضوعات غير المدرجة على جدول الأعمال"، والذي مفاده أنه لا يجوز اقتراح قرار على مجلس الإدارة في أي اجتماع ما لم يكن الموضوع مدرج على جدول أعمال هذا الاجتماع أو يوافق عضوين في مجلس الإدارة على الأقل (أو من ينوب عن هذين العضوين) على طلب إضافة بند أو أكثر الى جدول الأعمال من أي من أعضاء مجلس الإدارة.

وطبقا للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاث اجتماعات متتالية، أو أربع اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعُتبر المنصب شاغراً.

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

3-7 قرارات المجلس

طبقا للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بأغلبية أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين ورئيس مجلس إدارة الشركة في اجتماع لمجلس الإدارة تم عقده وفقاً للنصاب القانوني. يُحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، يجوز للمجلس في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر اجتماعه.

3-8 أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الادارة أو المساهم الخاص قراراً بتعيين أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به بإطار حوكمة بالشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمان سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه – وفقاً لميثاق المجلس والتوصيف الوظيفي للمنصب – الترتيب اللوجيستي لاجتماعات المجلس، تحرير وقيد محاضر اجتماعات المجلس وقراراته، ضمان الحفظ الآمن لوثائق المجلس ومحاضر اجتماعاته وقراراته وتقاريره ومكاتباته، توزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى، التنسيق الكامل فيما بين أعضاء مجلس الإدارة وبين المجلس وأصحاب المصالح ذات الصلة، تمكين الأعضاء من الوصول السريع الى جميع وثائق ومستندات الشركة وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها. كذلك، حفظ النماذج الرسمية والمراسلات والوثائق الرسمية وقوائم بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعضويتهم واستيفاء المتطلبات الرسمية الأخرى. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة الجلسات التعريفية.

ويتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى 21 عاماً في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته الممتدة في تولي شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالية.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

3-9 لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس:

3-9-1 لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (5) باجتماعه الرابع لعام 2010 والتشكيل الحالي تم بموجب القرار رقم (8) لاجتماع مجلس الإدارة الخامس لعام 2024م بشأن إعادة تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة برئاسة أحد أعضاء المجلس المستقلين، جميعهم

من الأعضاء المعينين بالانتخاب ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذا في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

تم تعديل النظام الأساسي - استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2/5/2018 - وذلك بإضافة تعريف وآلية تحديد العضو المستقل، وبناء على التعديل المشار اليه، لتحديد ما إذا كان شخص ما مناسب ليتم تعيينه كعضو مجلس إدارة مستقل، في هذه الحالة سيعتمد تحديد مفهوم عضو مجلس الإدارة المستقل على القواعد والأنظمة المطبقة في السوق المالية القطري.

وبتطبيق التعريف الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، أيضا بناء على إفادة الهيئة بشأن القائمة النهائية لأسماء السادة المرشحين لعضوية المجلس، فإن رئيس اللجنة هو العضو المستقل باللجنة، إلا أن كافة الأعضاء لم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل اختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقا لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواح أخرى مرتبطة باختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى 2024، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي:

1. اعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية المُوحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
2. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
3. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م وتحديد أتعابه.
4. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام 2023.
5. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2024 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
6. مراجعة البيانات المالية المُوحدة وتقرير المدقق الخارجي للشركة للفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2024 والمصادقة عليها.
7. مراجعة البيانات المالية المُوحدة للفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2024 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
8. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.
9. مراجعة أنشطة التدقيق الداخلي من قبل المدقق الداخلي، من حيث الموازنة التقديرية المعدلة وعدد أيام العمل اللازمة لأداء المهام، معايير تقييم المخاطر وخطة التدقيق التي تشمل الشركة وشركاتها التابعة، الاستنتاجات والتوصيات والإجراءات التصحيحية واجراءات المتابعة ذات الصلة.
10. مراجعة الجدول الزمني لأنشطة لجنة التدقيق الخاصة بإقفال العام المالي المنتهي في 31/12/2024.

وطبقاً لدليل اختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل اختصاصات اللجنة المُعدل، تعقد اللجنة ستة (6) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية، وخلال عام 2023 فقد تم استيفاء الحد الأدنى (6 اجتماعات) لعدد مرات انعقاد لجنة التدقيق.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة التالي بيانهم:

اسم العضو	المهام
السيد/ محمد ناصر الهاجري	رئيساً
الشيخ/ جاسم عبد الله محمد جبر آل ثاني	عضواً
السيد/ علي جابر المري	عضواً

3-9-2 لجنة الترشيحات والمكافآت

في سبيل توفيق أوضاع الشركة مع أحكام نظام الحوكمة، قامت الشركة بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (3) لعام 2017 والتشكيل الحالي بموجب القرار رقم (8) لاجتماع مجلس الإدارة الخامس لعام 2024م بشأن إعادة تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل اختصاصات لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً، أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، حيث تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات لأعضاء مجلس الإدارة، وللإدارة التنفيذية العليا وكذلك تقديم مقترحات بشأن مكافآت مجلس إدارة الشركات التابعة.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبَل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطر عند تحديد المكافآت المقترحة.

من ناحية أخرى، يتضمن نطاق مهام اللجنة وضع أسس ومعايير للاستعانة بها في تحديد الأشخاص المؤهلين وانتخاب المرشحين لشغل عضوية مجلس الإدارة من قبل المساهمين باجتماع الجمعية العامة، تلقي طلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة، ورفع قائمة المرشحين للعضوية الى المجلس متضمنه توصياتها في هذا الشأن. كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة والذي يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس والاقتراحات ذات الصلة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

خلال عام 2024، قامت الشركة بفتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة - وذلك لشغل (4) مقاعد لمدة (3) سنوات (2024-2027) - للمساهمين من الأفراد والشركات المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة والذين تتوافر فيهم شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة (23) من النظام الأساسي للشركة الخاصة بأهلية أعضاء مجلس الإدارة. وقد قامت اللجنة باجتماعاتها الثلاث خلال عام 2024 بالآتي:

1. مراجعة متطلبات تشكيل مجلس إدارة الشركة وشروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة وفقاً للنظام الأساسي للشركة.
2. مراجعة الجدول الزمني لإدارة الانتخابات لشغل عضوية مجلس إدارة الشركة لدورته القادمة (2024-2027).
3. اعتماد الإطار المستندي لإجراءات انتخابات عضوية مجلس الإدارة والتي تشمل (أ) نماذج الترشح والمستندات المطلوبة والاقرارات ذات الصلة للمساهمين الأفراد والشركات ممن لديهم الرغبة في الترشح، (ب) مقترح إعلان شركة الخليج الدولية للخدمات بشأن فتح باب الترشح ودعوة المساهمين الراغبين بالترشح للتقدم وفقاً للشروط المنصوص عليها.
4. فرز طلبات المتقدمين للترشح والتي تم استلامها خلال فترة الترشح لشغل أربعة مقاعد من عضوية مجلس الإدارة لمدة (3) ثلاث سنوات (2024-2027)، أخذا في الاعتبار شروط الترشح واستيفاء المتطلبات ذات الصلة.
5. في ضوء استيفاء المتقدمين لشروط الترشح، التوصية بالقائمة النهائية لأسماء السادة المرشحين الذين تقدموا بأوراق ترشيحهم وتم قبولهم من قبل اللجنة.
6. موافاة الجهات الرقابية ذات الصلة بالقائمة النهائية لأسماء السادة المرشحين وفقاً للإجراءات ذات الصلة، أيضاً الافصاح عنها من خلال الموقع الاليكتروني لكل من بورصة قطر والشركة.
7. عرض القائمة على اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2023 والذي عقُد بتاريخ 10/3/2024 لإجراء الانتخاب وفقاً للوائح والتشريعات ذات الصلة ومن ثم التعيين.

كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة والذي يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس والاقتراحات ذات الصلة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد. وفي هذا الصدد قامت اللجنة بالآتي:

1. مراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2023، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة، والمدخلات.
2. اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2023.
3. مراجعة مبالغ المكافآت المقترحة لأعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة، أخذاً في الاعتبار تحديدها بناء على مستويات الأداء المالي والتشغيلي للشركات وبما يمكن معه الوصول الى تقدير عادل بشأن المكافآت المقترحة لأي منها وتزامن منهجيتها.

وطبقا لدليل اختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر

محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل اختصاصات اللجنة، تنعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، الا انها يجب ان تنعقد قبل اجتماع مجلس ادارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الادارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. وتأخذ هذه السياسة في اعتبارها جزءاً ثابتاً مقابل عضوية مجلس الإدارة وحضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً "مكافأة" يرتبط بالأداء العام للشركة ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة على المدى المتوسط وطويل الأجل، على ألا يتجاوز اجمالي الجزءين - في جميع الأحوال - الحد الأقصى "السقف" المنصوص عليه بالسياسة والمقرر من قبل قطر للطاقة. كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 13/3/2022، بتعديل المادة رقم 44 من النظام الأساسي لها " مكافآت أعضاء مجلس الإدارة "، والذي مفاده أن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، يتم تحديدها وفقاً للقانون واللوائح المعمول بها ويتم إقرارها بموجب قرار من الجمعية العامة. ويجوز حصول أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحاً، رهناً بموافقة الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (119) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015، وكذلك ما ورد بكتاب الهيئة المؤرخ في 11/6/2023 بشأن طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الادارة حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (5%) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن (5%) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للطاقة من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة، وعليه لا يتضمن الهيكل الوظيفي للشركة أية مناصب تنفيذية عليا.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء، قامت اللجنة بالاجتماع الثاني لعام 2024 المنعقد بتاريخ 4/2/2024 بالنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 31/12/2023، وهو ما تمت التوصية به وإقراره من قبل اجتماع الجمعية العامة للشركة والتي عُقدت بتاريخ 10/3/2024 وذلك بإجمالي مبلغ 3,800,000 ريال قطري لكافة أعضاء مجلس الإدارة. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الادارة، فلا يتم صرف أية مكافآت مقابل عضويتها. بينما يتم صرف بدل حضور اجتماعات وذلك لأعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت فقط وذلك بواقع 10,000 ريال قطري للاجتماع بحد أقصى ثلاث اجتماعات في العام.

اسم العضو	المهام
الدكتور/محمد يوسف الملا	رئيساً
السيد/ علي جابر المري	عضواً
السيد/ عبدالله يعقوب الحاي	عضواً

3-10 تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لأدائه وأداء جميع اللجان لضمان وجود مجلس إدارة كفء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. يتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي:

1. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
2. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمها مع نشاط الشركة.
3. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.
4. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.

5. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
6. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
7. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

قامت لجنة المكافآت باجتماعها الثاني لعام 2024 المنعقد بتاريخ 4/2/2024 بمراجعة التقييمات الذاتية لأعضاء المجلس عن العام المالي المنتهي في 31/12/2023، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة، مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات. ثم تم رفع نتائج التقييم الى مجلس ادارة الشركة الأول لعام 2024 المنعقد بتاريخ 14/2/2024.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها الأول لعام 2025 التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الادارة عن عام 2024، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال العام 2024، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات او شكاوى من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الادارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. مجلس الإدارة راضٍ عن فاعلية وكفاءة المجلس في القيام بالتزاماته ومهامه كما هي منصوص عليها.

4. أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

ويتم وضع وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة التنفيذية، والاشراف عليه من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، تأخذ الإدارة الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) في اعتبارها كإطار مرجعي عند إعداد نظام الرقابة الداخلي للشركة. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل:

1. حماية أصول الشركة.
2. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.
3. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.
4. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي مثل كوسو (COSO) سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمدقق حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكل بها وفقاً للمادة (24) من نظام الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة الهيئة بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (4) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي:

1. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.
2. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، قامت الإدارة بإعداد إطار لتقييم الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR" استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2023. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد تم تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2023. وتضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2023 (أخذا في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات

المدقـق الخارجـي وأفضـل الممارسـات مـن أجـل تحديـد الحسـابات والإفصاحـات الهامـة وتأكيداتهـا ذات الصلـة وأنشـطة الأعمـال المطبقـة داخـل الشـركة بهـدف تحديـد الضوابـط والتقييـم والاختبـار.

ويوجـه هـذا النهـج الانتبـاه إلـى الحسـابات والإفصاحـات والتأكيـدات التـي تشـير بصـورة منطقيـة لاحتماليـة وجـود أخطـاء مؤثـرة فـي البيانـات الماليـة والإفصاحـات ذات الصلـة. ثـم يتـم فهـم المخاطـر فـي عمليـات الشـركة ذات الصلـة بالحسـابات الهامـة التـي تـم تحديدهـا والإفصاحـات والتأكيـدات اسـتناداً إلـى تقييـم المخاطـر ثـم اختبـار تلـك الضوابـط التـي تتنـاول بشـكل كافٍ المخاطـر المُقَـدَّرَة للأخطـاء فـي كل تأكيـد ذي صلـة. ويمكـن شـرح تلـك العمليـة بالتفاصيـل علـى النحـو التالـي:

تقييم المخاطر:

1. تحديـد وتقييـم مخاطـر الأخطـاء المؤثـرة فـي البيانـات الماليـة.
2. تحديـد مسـتوى التأثيـر "Materiality level" (أخـذاً فـي الاعتبـار العوامـل النوعيـة والكميـة) ومدخـلات التدقيـق الخارجـي والعوامـل الأخـرى ذات الصلـة بتحديـد أوجـه الضعـف المؤثـرة.
3. تحديـد فئـات المعامـلات وأرصـدة الحسـابات الهامـة والإفصاحـات وتأكيداتهـا ذات الصلـة وأنشـطة الأعمـال المطبقـة اسـتناداً إلـى مسـتوى التأثيـر المحـدد. وتتضمـن تأكيـدات البيانـات الماليـة الوجـود أو الحـدوث، والاكتمـال، والتقييـم أو التخصيـص، والحقـوق والالتزامـات، والإفصاحـات.

عملية التتبع:

عقـب إجـراء عمليـة تقييـم المخاطـر، يتـم تحديـد الضوابـط الداخليـة المعنيـة التـي تخفـف مـن حـدة الأخطـاء الجوهريـة فـي أنشـطة الأعمـال المطبقـة مـن خـلال عمليـات التتبـع، وذلـك بمراجعـة السياسـات والإجـراءات المتبعـة ومناقشـة الإدارة ومسـؤولي العمليـات وفهـم خـط سـير المعامـلات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي:

1. الضوابـط علـى مسـتوى الكيـان – متوفـرة فـي الشـركة وتتضمـن تدابيـر مـن قِبَـل الإدارة لإعـداد الموظفيـن لإدارة المخاطـر بصـور كافيـة مـن خـلال رفـع مسـتوى الوعـي وتوفيـر المعرفـة والأدوات الملاءمـة وصقـل المهـارات.
2. الضوابـط العامـة لتكنولوجيـا المعلومـات – تلـك الضوابـط علـى الأنظمـة والبنيـة التحتيـة العامـة لتكنولوجيـا المعلومـات بالشـركة.
3. ضوابـط أنشـطة الأعمـال – يدويـة وآليـة وهـي جـزء لا يتجـزأ مـن أنشـطة الأعمـال المطبقـة علـى المعاملات الماليـة. وقـد تتغيـر هـذه الضوابـط بمـرور الوقـت نتيجـة التغييـرات فـي أنشـطة أعمـال الشـركة.

تتضمـن هـذه العمليـة تتبـع المعاملـة بـدءاً مـن إنشـائها ومرورهـا بعمليـات الشـركة، بمـا فـي ذلـك أنظمـة المعلومـات، إلـى أن يتـم تقييدهـا فـي السـجلات الماليـة للشـركة، باسـتخدام نفـس الإجـراءات وتكنولوجيـا المعلومـات التـي يسـتخدمها موظفـو الشـركة.

وعـادة مـا تتضمـن عمليـة التتبـع مجموعـة مـن الاسـتفسـارات والرصـد والتفتيـش علـى المسـتندات ذات الصلـة.

اختبار الضوابط الداخلية

بعـد تقييـم المخاطـر وتحديـد الضوابـط، يتـم إجـراء اختبـارات الضوابـط علـى كل ضابـط مـن الضوابـط المحـددة لتقييـم مـا إن كان قـد تـم تصميمـه بالشـكل الكافـي وأنـه يعمـل بشـكل فعـال أم غيـر ذلـك. ويتضمـن اختبـار الضوابـط ثلاثـة مكونـات: اختبـار فاعليـة التصميـم واختبـار فاعليـة التشـغيل والرصـد المسـتمر.

اختبار الضوابط - اختبار فاعلية التصميم:

يشـمل اختبـار فاعليـة تصميـم الضوابـط تحديـد مـا إن كانـت ضوابـط الشـركة - حـال تشـغيلها علـى النحـو المنصـوص عليـه مـن قِبَـل الأشـخاص الذيـن يملكـون الصلاحيـة والكفـاءة اللازمـة لأداء الضابـط بشـكل فعـال - تلبـي أهـداف الشـركة بشـأن الرقابـة، وتمنـع أو تكشـف بصـورة فاعلـة الأخطـاء أو الاحتيـال الـذي يمكـن أن يسـفر عـن حـدوث أخطـاء جوهريـة فـي البيانـات الماليـة، ممـا نسـتنتج معـه مـا إذا كان لـدى الشـركة نظامـاً داخليـاً كافيـاً للضوابـط علـى إعـداد التقاريـر الماليـة أم غيـر ذلـك.

ويتضمـن اختبـار التصميـم مزيجـاً مـن الاسـتفسـارات بشـأن الموظفيـن المناسـبين، ورصـد عمليـات الشـركة، والتفتيـش علـى المسـتندات ذات الصلـة.

اختبار فاعلية التشغيل:

يتضمـن اختبـار فاعليـة تشـغيل الضوابـط الحصـول علـى أدلـة حـول مـا إذا الضابـط يعمـل وفقـاً لتصميمـه خـلال فتـرة إعـداد التقاريـر الماليـة ذات الصلـة. لـكل ضابـط يخضـع لاختبـار فاعليـة التشـغيل، فـإن الدليـل اللازم لاسـتنتاج مـا إن كان الضابـط فعـال يعتمـد علـى الخطـر ذو الصلـة بالضابـط، المقيـم اسـتناداً إلـى عوامـل مثـل طبيعـة الخطـأ وحجمـه، والـذي يهـدف هـذا الضابـط إلـى منعـه، ويعتمـد كذلـك علـى تاريـخ حـدوث الأخطـاء، ووتيـرة تشـغيل الضابـط، وفاعليـة الضوابـط علـى مسـتوى الكيـان، وكفـاءة الموظفيـن الذيـن يقومـون بتشـغيل الضابـط، وطبيعـة الضابـط، أي آلـي أو يـدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة:

يحـدث "القصـور" فـي الضوابـط الداخليـة لإعـداد التقاريـر الماليـة عندمـا لا يتيـح تصميـم أو تشـغيل أحـد الضوابـط للإدارة أو الموظفيـن فـي السـياق المعتـاد لأداء المهـام الموكلـة إليهـم إمكانيـة منـع الأخطـاء أو اكتشـافها فـي الوقـت المناسـب.

وينبغـي تقييـم مـدى خطـورة كل وجـه مـن أوجـه القصـور فـي الضابـط لتحديـد مـا إن كانـت تعتبـر- سـواء بشـكل مسـتقل أو ضمنيـاً - أوجـه قصـور أو نقـاط ضعـف جوهريـة كمـا فـي تاريـخ الميزانيـة العموميـة.

تأخـذ إدارة الشـركة فـي الاعتبـار أن القصـور أو الضعـف الجوهـري فـي الضوابـط الداخليـة لإعـداد البيانـات الماليـة يـزداد معـه احتماليـة أن يتعـذر منـع أو اكتشـاف الخطـأ فـي البيانـات الماليـة السـنوية أو المرحليـة للشـركة فـي الوقـت

المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند: (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها:

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كاف للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، يرى المدقق الداخلي أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، يرى المدقق الداخلي والإدارة العليا للشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة:

4-1 إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للطاقة كمقدم خدمات للشركة بناء على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي:

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها الى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملاءمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.
- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.
- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.
- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

4-2 التدقيق

4-2-1 التدقيق الداخلي

تقوم الشركة بشكل دوري بإجراء مناقصة لاختيار أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم العرض على لجنة المناقصات المُشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى لجنة التدقيق بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة.

خلال عام 2022، تم طرح مناقصة لتعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بغرض تقديم خدمات التدقيق الداخلي "كمقدم خدمات"، أيضاً التدقيق على الشركات التابعة تبعاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعة. هذا، وقد صادقت اللجنة بقرارها رقم (2) لعام 2022 - بعد الاطلاع على ومراجعة الإجراءات الخاصة بطرح المناقصة واجراء التقييمات ذات الصلة - على تعيين أحد المكاتب الاستشارية واسناده مهام المدقق الداخلي للشركة لمدة خمس سنوات اعتباراً من الأول من يناير عام 2023.

يشمل نطاق المدقق الداخلي الذي يتم تعيينه اجراء تقييم المخاطر على مستوى الشركة والشركات التابعة، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملاءمة، الحصول على موافقة لجنة التدقيق، اجراء عمليات التدقيق وفقاً للخطة المعتمدة، تقديم تقاريره الى لجنة التدقيق بشكل دوري فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم المدقق الداخلي بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، مراجعة تطّور عوامل المخاطر في الشركة ومدى ملاءمة وفاعلية الأنظمة المعمول بها في مواجهة المخاطر ذات الصلة. كما يُقيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يعد المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي على

مستوى الشركة والشركات التابعة حسب خطة التدقيق المعتمدة ووفقا للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ويرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق. بشكل عام، يتضمن التقرير نتائج تقييم المخاطر والأنظمة المعمول بها في الشركة، إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر، مستجدات التدقيق من حيث نتائج التدقيق، تقييم أداء الشركة بشأن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وبما يكفل الالتزام والامتثال للوائح الجهات الرقابية، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في إجراءات الرقابة الداخلية وأية مهام أخرى وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق ذات الصلة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقا لتعليمات لجنة التدقيق.

خلال عام 2024، أجرى المدقق الداخلي 4 عمليات تدقيق بالإضافة الى تدقيق متابعة بشأن تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات السابق ابداءها من عمليات التدقيق السابقة للشركة وشركاتها التابعة.

يشمل نطاق التدقيق الداخلي، والذي يستند الى تقييم المخاطر، العديد من المجالات عبر الشركات غطت العمليات البرية، المشتريات، الصيانة، ادارة صلاحية الطيران المستمرة، العمليات التجارية، سلسلة التوريد، المستودعات، المالية والخزانة، الموارد البشرية، الرواتب، تكنولوجيا المعلومات، السلامة الصحية والبيئية، التأمين الطبي، التأمين العام، العقود، الحوكمة وما الى ذلك.

4-2-2 التدقيق الخارجي

يقوم مدقق الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة، ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (24) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، يشمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضا مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 13/3/2022، بتعديل المادة رقم 57 من النظام الأساسي " المدققون"، والذي مفاده أن مجلس الإدارة يوصي بتعيين مدققي حسابات الشركة الذين يجب أن يكونوا شركة محاسبة مستقلة ومعترف بها دولياً ومسجلة لممارسة العمل في دولة قطر، ويتم تعيينهم سنوياً لمدة سنة (1) واحدة من قبل الجمعية العامة. لا يجوز تعيين مدققي حسابات لأكثر من ثلاث (3) مدد متعاقبة ما لم تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك. يقدم مجلس الإدارة إلى مدققي الحسابات كافة المعلومات التي يطلبونها لإعداد تقاريرهم خلال شهرين (2) من نهاية السنة المالية للشركة. يحق للمدققين الاطلاع بشكل كامل على دفاتر وسجلات الشركة ويلتزم مدققو الحسابات بتقديم تقرير عن حسابات الشركة قبل موعد اجتماع مجلس الادارة واجتماع الجمعية العامة المعنيين وفقا للقواعد واللوائح المعمول بها. يحضر مدققو الحسابات الجمعية العامة السنوية (التي تنعقد خلال أربعة (4) أشهر من نهاية السنة المالية للشركة) ويقدموا تقريرهم بخصوص حسابات الشركة أمام هذه الجمعية العمومية السنوية.

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مدققي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مدققي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة. تعين الجمعية العامة مدقق حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين.

ينص العقد فيما بين الشركة ومدقق الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مدقق الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

قامت الشركة بطرح مناقصة لتعيين المدقق الخارجي اعتباراً من عام 2023 لمدة خمس سنوات، على أن يتم عرض توصية اللجنة - المُشكلة وفقاً لإجراءات المناقصات الخاصة بالشركة - بالتعيين المقترح على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة لإقرارها. فيما يتعلق بعام 2024، فقد وافقت الجمعية العامة للشركة في اجتماعها عن عام 2023 والتي عقدت بتاريخ 10/3/2024 على تعيين السادة "PwC" مدققاً خارجياً للشركة عن عام 2024 مقابل أتعاب سنوية قدرها 205,776 ريال قطري، شاملة مهام التدقيق الخارجي والمهام الاضافية وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتقييم الضوابط الداخلية على عملية اعداد البيانات المالية بالإضافة الى تقيد الشركة بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة. هذا بالإضافة الى أعمال إضافية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بقيمة 55,000 دولار أمريكي تتعلق بتدقيق البيانات المالية والتقييم الخاص بعملية دمج أمواج.

خلال عام 2024، حضر مدقق الحسابات "PwC" اجتماع الجمعية العامة للشركة عن العام المالي المنتهي في 31/12/2023 والتي عُقدت بتاريخ 10/3/2024، وقام بتقديم تقرير التأكيد المستقل حول: (أ) تدقيق البيانات المالية الموحدة، (ب) بيان مجلس الإدارة عن مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، وكذلك (ج) التقرير الصادر عن مجلس الإدارة حول الامتثال

لقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 31/12/2024، من المقرر حضور مدقق الحسابات الخارجي، برايس وتر هاوس "PwC" اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام 2024 المزمع عقده بتاريخ 27/02/2025، وسيقوم بتقديم تقرير التأكيد المستقل لمساهمي شركة الخليج الدولية للخدمات حول:

أ. تدقيق البيانات المالية الموحدة حيث أفاد بالرأي أن البيانات المالية الموحدة والمرفقة بتقريره تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للشركة وشركاتها التابعة (معا "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2024 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

ب. حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2024 حيث أفاد برأيه، واستناداً الى نتائج اجراءات التأكيد المعقول التي قام بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناء على إطار COSO ، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية كما في 31 ديسمبر 2024. منوهاً بأن نطاق تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة الخليج الدولية للخدمات على أساس مستقل فقط ولا يمتد لشركة الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة وعمليات مشاريعها المشتركة ككل. ولم يبد تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

ج. حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن الهيئة حيث أفاد بأنه بناء على إجراءات التأكيد المحدود الموضحة بتقريره، لم يلفت انتباهه ما يجعله يعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات، لا يعرض بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في 31 ديسمبر 2024.

التقارير الكاملة لمدقق الحسابات الخارجي المشار اليها بعاليه والتي تتضمن المسؤوليات، القيود المتأصلة، النطاق ومحدداته، المعايير، النتائج وأسس الاستنتاج/الرأي قد تم نشرها ضمن التقرير السنوي للشركة المتوافر على موقعها الإلكتروني (www.gis.com.qa).

4-3 التقيد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة الخليج الدولية للخدمات التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات التنظيمية بشأن الحوكمة وبما يتماشى مع خصوصية تأسيسها.

حالات الاختلاف/عدم الامتثال لأحكام محددة من أحكام نظام الحوكمة تمت الإشارة إليها في هذا التقرير مع ذكر الأسباب التي تكمن وراء الاختلاف/عدم الامتثال والتي يعود أسبابها الى خصوصية تأسيس الشركة أو نتائج العملية الانتخابية لعضوية المجلس للدورة (2024-2027). وتحرص الشركة على الامتثال لأحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغيرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم إدارة الشركة دورياً بالتغيرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، وكإجراء إضافي، جاري اعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمان امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لإدارة المخاطر. تهدف تلك الآلية بشكل عام الى ما يلي:

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل

على مستوى الشركات التابعة والتي هي ليست بموضوع التقرير، فإن كل شركة من شركات المجموعة على وعي تام بأهمية إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة والتي منها الشفافية والمساءلة والمسؤولية لدعم مسؤوليتها إزاء تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية والاستقرار المالي والنزاهة ومن ثم تعزيز التميز التشغيلي.

يتم إدارة تلك الشركات بشكل مستقل من قِبَل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسئوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم. أيضا كل شركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها انظمة ادارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجان ادارة المخاطر المؤسسية، لجان الحوكمة والامتثال. الأمر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة.

من ناحية أخرى، يحرص مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات بشكل دوري على مناقشة الأداء المالي والتشغيلي لمجموعة شركاتها، أيضاً تحرص الشركة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة - الممثلين لها في الشركات التابعة - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة التابعة وتحقيق أهدافها وغاياتها. وبتعيين كل منهم، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه الشركة التي يشغل مقعداً في مجلس إدارتها، ويكون في موقع المساءلة عن قرارته امام شركة الخليج الدولية للخدمات باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الادارة.

5. الإفصاح والشفافية

5-1 الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.gis.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة. كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أياً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، خلال عام 2024 وبموجب قرار لجنة المحاسبة في المخالفة المنسوبة لشركة الخليج الدولية للخدمات فقد تم انذار الشركة وفرض جزاء مالي قدره مليون ريال قطري لمخالفة الشركة لأحكام البند رقم (3) من المادة (5) من قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016 بإصدار نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية. هذا وقد قامت الشركة بالتظلم من قرار اللجنة المشار اليه واتخاذ الإجراءات القانونية ذات الصلة.

بخلاف ذلك، لا توجد تسويات لأي دعاوى سواء كانت فعلية أو قيد النظر أو هُدد بها، خلال هذه الفترة ضد الشركة، كما لا توجد مطالبات وتقييمات غير مؤكدة تعتبرها الإدارة محتملة التأكيد.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفياً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملاءمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قرارهم بشكل صحيح.

5-2 تضارب المصالح

قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي:

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.
- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملاءمة لسلطة الاعتماد.
- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية المُوحدة لشركة الخليج الدولية للخدمات، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة

كبيرة - طبقا لتعريف الهيئة - مع أي "طرف ذي علاقة"، فإنه لابد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج جدول أعمال الجمعيّة العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

وفي جميع الأحوال، يجب أن تصب كافة العلاقات التي تقيمها الشركة مع الغير في مصلحة الشركة، وكذلك يجب أن تكون جميع الصفقات التي تبرمها وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاريّ بحت، ويجب ألاّ تتضمن شروطاً تخالف مصلحة الشركة.

خلال عام 2024، شملت تعاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى شركة الخليج الدولية للخدمات (أساس مستقل):

- المصروفات السنوية لقطر للطاقة والتي يتم سدادها مقابل توفيرها لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.
- مبالغ أعباء ضريبة الدخل المستلمة من الشركات التابعة.
- توزيعات الأرباح السنوية والتي تم إقرارها من قبل اجتماع الجمعية العامة للشركات التابعة.
- مبالغ الإيجارات المستلمة من احدى الشركات التابعة عن الفيلات السكنية المؤجرة لموظفيها.
- التسهيلات الائتمانية المقدمة الى احدى الشركات التابعة المملوكة بالكامل لشركة الخليج الدولية للخدمات لتغطية احتياجات رأس المال العامل.
- معاملات الصرف الأجنبي فيما بين شركة الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة والتي تتم في إطار إدارة النقد واحتياجات رأس المال العامل علماً بأن تلك المعاملات قد تمت وفقاً لأسعار الصرف المعلنة.

5-3 الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية "طرف ذو علاقة"، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات وأي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقا للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة الى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بالخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

5-4 الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ جهة الإيداع ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

هذا، وفي ضوء قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (2) لسنة 2024 الخاص بإصدار ضوابط تداول الأشخاص المطلعين، قامت الشركة بإعداد إطار كامل لضوابط المطلعين وفقاً لقرار الهيئة المشار اليه لضمان التقيد به، ويتم مراجعته مع كافة الأطراف ذات الصلة خاصة على مستوى النواحي القانونية.

6. حقوق أصحاب المصالح

6-1 المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه خاص حق التصرف في الأسهم، وحق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

قامت الشركة بتعديل النظام الأساسي لها من خلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ 5/3/2018، بإضافة الحكم الخاص بحق المساهمين في التصرف في الأسهم، والذي يفيد بأنه في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (50%) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 13/3/2022، بتعديل المادة رقم 13 من النظام الأساسي لها " الحقوق المرتبطة بالأسهم "، والذي مفاده أن يتساوى المساهمون من الفئة ذاتها ولهم كافة الحقوق والمميزات والقيود المترتبة على ملكية السهم، يمنح كل سهم (عدا السهم الممتاز) لمالكه حقوقاً متساوية في أصول الشركة وتوزيعات المساهمين بالإضافة إلى حق التصويت على أساس صوت واحد لكل سهم. حقوق مالكي الأسهم (عدا السهم الممتاز) تخضع لحقوق حامل السهم الممتاز المشار إليها في النظام الأساسي للشركة.

6-2 سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمساك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل جهة الإيداع. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة الخليج الدولية للخدمات وجهة الإيداع، تتولى الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

6-3 حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال:

أ. ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها،

ب. نشر تقرير تحليلي بشكل ربع سنوي يتضمن تفاصيل وتحليل للأداء المالي والتشغيلي للشركة.

ج. نشر عرض توضيحي وعقد مؤتمر افتراضي بشكل ربع سنوي يدعى اليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة،

د. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة.

ه. حضور الفعاليات والمؤتمرات،

و. تحديث موقعها الإلكتروني (www.gis.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع لالتزامات الافصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.

ز. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (gis@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالي وضمان التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المُقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 13/3/2022، بتعديل المادة رقم 60 من النظام الأساسي لها " الاطلاع على دفاتر الحسابات "، والذي مفاده أن يتم الاحتفاظ بدفاتر حسابات الشركة في مكتبها الرئيسي. مع الالتزام بالسرية والقيود التي يوافق عليها مجلس الإدارة من وقت لآخر، يحق للمساهمين ومدققي حسابات كل منهم وأعضاء مجلس الإدارة الاطلاع على دفاتر الحسابات وكافة المعلومات التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح الشركة. بشرط أنه قبل إجراء أية مراجعة لدفاتر أو سجلات الشركة، يلتزم

المساهمون أولاً ببذل أقصى ما في وسعهم للحصول على المعلومات المطلوب الحصول عليها من خلال هذه المراجعة بالاستفسار عنها من مدققي حسابات الشركة.

6-4 حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

6-4-1 الحضور والدعوة

تنظر الجمعية العامة السنوية وتصادق على تقرير مجلس الإدارة على نشاط الشركة والأداء المالي خلال السنة المالية، وتقرير مدقق الحسابات، والبيانات المالية للشركة، وتقرير الحوكمة، ومقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم، وتعيين مدققي الحسابات وتحديد أتعابهم.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 ومع الأخذ في الاعتبار تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 13/3/2022، بتعديل المواد التالية من النظام الأساسي للشركة:

أ. المادة رقم 46 من النظام الأساسي " الجمعية العامة السنوية"، والذي مفاده أن الجمعية العامة تُعقد بموجب دعوة من مجلس الإدارة وتعقد مرة واحدة على الأقل كل سنة (في التاريخ والمكان الذي يحدده مجلس الإدارة ويتم إبلاغه إلى وزارة التجارة والصناعة) خلال أربعة (4) أشهر من نهاية السنة المالية ("الجمعية العامة السنوية"). يحدد النظام الأساسي الإجراءات التي يجب اتباعها لعقد وإدارة كل جمعية عامة سنوية.

ب. المادة رقم 48 من النظام الأساسي " مكان عقد اجتماعات الجمعية العامة"، والذي مفاده أن كافة اجتماعات الجمعية العامة تعقد في قطر. ويجوز عقد الجمعية العامة، من خلال وسائل التقنية الحديثة، وفقاً للضوابط التي تحددها وزارة التجارة والصناعة.

ج. المادة رقم (1-49) من النظام الأساسي " إشعار الجمعية العامة"، والذي مفاده أن الجمعية العامة تعقد بإشعار من رئيس مجلس الإدارة، ويرأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة أو في حالة غيابه نائب رئيس مجلس الإدارة (إن وجد) أو أي عضو مجلس إدارة آخر يتم تفويضه للقيام بذلك من قبل رئيس مجلس الإدارة. يتم توجيه الدعوة إلكترونياً إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة، وذلك على الموقع الإلكتروني للسوق المالي، والموقع الإلكتروني للشركة، وعن طريق الإعلان في صحيفة يومية محلية صادرة باللغة العربية أو بأي وسيلة أخرى تفيد العلم، وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل.

د. المادة رقم (1-2-49) من النظام الأساسي " إشعار الجمعية العامة"، والذي مفاده أن إشعار الجمعية العامة يجب أن يتضمن ما يلي: (1) وقت وتاريخ ومكان عقد الاجتماع؛ (2) إشعار إلى المساهمين أنه يمكنهم تعيين وكيل (على أن يكون مساهما) للحضور بالنيابة عنهم؛ و(3) جدول أعمال الاجتماع مع ملخص واف عنه.

ه. المادة رقم 50 من النظام الأساسي " طلب انعقاد الجمعية العامة"، والذي مفاده أنه يجوز للمساهم أو المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن (10%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد. كما يجوز للمساهمين، الذين يمثلون ما لا يقل عن (25%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

و. المادة رقم 52 من النظام الأساسي " الحق في الحضور والتصويت "، والذي مفاده أن لكل مساهم (بما في ذلك القُصر والمحجور عليهم) مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في يوم انعقاد الجمعية العامة والحاضر بشخصه أو من ينوبه قانونياً أو الممثل حسب الأصول، الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة والمشاركة في المداولات وتوجيه الأسئلة الى أعضاء مجلس الإدارة، والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر، وحقه في الاحتكام الى الجمعية العامة إذا رأى عدم كافية الإجابة، وله الحق في التصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه. عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، تنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس بالاقتراع السري ويتم التصويت وفقاً للقواعد والنظم الخاصة المعمول بها.

هذا، ووفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز لأي مساهم بصفة شركة أن يفوض أي شخص لتمثيله في الجمعية العامة (بموجب الصيغة التي يوافق عليها مجلس الإدارة) ويحق للشخص المفوض بهذا الشكل أن يمارس نفس الصلاحيات بالنيابة عن المساهم الذي يمثله وكما يحق لذلك المساهم أن يمارسها بنفسه.

من ناحية أخرى، يجوز لأي مساهم أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص وثابت بالكتابة، مساهما آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (5%) من أسهم رأس مال الشركة.

6-4-2 المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك:

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كماً وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة ببنود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.

- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.
- تعمل الشركة على توفير الآلية للمساهمين للحضور والتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 31/12/2023، تم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ 10/3/2024، حيث تم مناقشة والموافقة على بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية واجراء انتخابات عضوية مجلس الإدارة لدورته لمدة ثلاث سنوات (2024-2027). كما تم عقد اجتماع جمعية عامة غير عادية للشركة بتاريخ 9/6/2024 حيث تمت الموافقة على مقترح صفقة الخليج العالمية للحفر والتي تم الإفصاح عن كامل التفاصيل ذات الصلة.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 31/12/2024، فمن المقرر النظر في بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه:

1. كلمة رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
2. 2. عرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 واعتماده.
3. مستجدات صفقة شركة أمواج لخدمات التموين المحدودة مع بعض الكيانات المحددة.
4. عرض تقرير مدقق حسابات الشركة عن القوائم المالية المُوحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 واعتماده.
5. اعتماد القوائم المالية المُوحدة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
6. 6. اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام 2024.
7. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2024 بواقع 0.17 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 17% من القيمة الإسمية للسهم.
8. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة عن المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وتحديد مكافآتهم.
9. تعيين مدققي حسابات الشركة "PwC" للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وتحديد أتعابهم.

6-4-3 انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح فيما يتعلق بالمرشحين لعضوية المجلس (الأربعة أعضاء المُنتخبين)، وقد قامت بالفعل بموافاة الجهات الرقابية بقائمة المرشحين لدورة المجلس (2024-2027)، أيضاً النشر من خلال موقعها الاليكتروني قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة والتي عُقدت بتاريخ 10/3/2024 وذلك بتاريخ 7/3/2024 وذلك لضمان اتخاذ المساهمين لقرارهم بشأن المرشحين بناء على أسس موضوعية. هذا، وقد قامت الشركة بالتنويه بأن المساهمين يمكنهم الاطلاع بمقر الشركة على كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالسادة المرشحين وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية وذلك قبل الموعد المقرر لعقد اجتماع الجمعية العامة للشركة.

هذا، وفي ضوء قيام الشركة بفتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة - وذلك لشغل (4) مقاعد لمدة (3) سنوات (2024-2027) - للمساهمين من الأفراد والشركات المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة والذين تتوافر فيهم شروط الترشح المنصوص عليها بالمادة (23) من النظام الأساسي للشركة الخاصة بأهلية أعضاء مجلس الإدارة، وعليه، اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت للقيام بمهامها من حيث النظر في أسس ومعايير انتخاب المرشحين، صياغة اعلان فتح باب الترشح وتحديد المستندات المطلوبة للترشيح بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين واعتماد النماذج اللازمة لذلك.

وفي ضوء استيفاء المتقدمين لشروط الترشح، تم خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2023 والذي عُقد بتاريخ 10/3/2024 الانتخاب وفقاً للوائح والتشريعات ذات الصلة ومن ثم التعيين.

أما فيما يتعلق بالأعضاء المعينين، تحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن قرار قطر للطاقة بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

6-4-4 توزيع الأرباح

وفقا لأحكام النظام الأساسي المعدل بموجب قرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 26/2/2017، وقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 5/3/2018، بما لا يخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (5%) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية ، على أن لا يتجاوز أي ربح موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملامح الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها

ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة:

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على الخليج الدولية للخدمات أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطيات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- خطة الاستثمار المستقبلي: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة.

هذا، وبموجب أحكام ضوابط توزيع الأرباح بالشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية الصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (7) لسنة 2023 الصادر بتاريخ 15/11/2023، والتعديلات اللاحقة الصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2024 الصادر بتاريخ 04/07/2024، تتولى جهة الإيداع بالنيابة عن كافة الشركات مهام توزيع الأرباح النقدية والأسهم المجانية التي يتقرر توزيعها على المساهمين من قبل الجمعية العامة، أو مجلس الإدارة وفق هذه الضوابط على أن يكون استحقاق الأسهم المجانية أو الأرباح النقدية، التي يتقرر توزيعها للمساهم الذي يمتلك أسهماً بنهاية جلسة تداول يوم انعقاد الجمعية العامة. بينما يكون تاريخ الاستحقاق في حال صدور قرار من مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية خلال العام المالي وفقاً لأحكام المادة (20) من هذه الضوابط هو سابع يوم عمل من تاريخ اصدار قرار المجلس.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام 2024 عن العام المالي المنتهي في 31/12/2023، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الادارة بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين عن عام 2023 بواقع (0.15) ريال قطري للسهم الواحد وبما يمثل نسبة (15%) من القيمة الاسمية للسهم..

هذا، ومن المقرر عرض اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام المالي المنتهي في 31/12/2024 بواقع 0.17 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 17% من القيمة الإسمية للسهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة المزمع عقده بتاريخ 27/2/2025.

6-5 إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قِبَل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لا يتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، ووفقاً لقرار اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عقد بتاريخ 2/5/2018، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك أسهماً (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) بقيمة اسمية تزيد على 2% من رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة 2%، وهو ما تعمل جهة الإيداع على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

هذا، وقد قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 31/3/2022، بتعديل المادة رقم 20 من النظام الأساسي لها " القيود على امتلاك الأسهم"، والذي مفاده أنه يجوز بقرار من مجلس إدارة الشركة - وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها - تحديد ملكية المساهمين من غير القطريين بنسبة تصل إلى (100%) من الأسهم المدرجة في بورصة قطر أو أي سوق أسهم يخضع لتنظيم.

وتبعاً لذلك، فقد وافق مجلس الإدارة بقراره رقم (2) لعام 2022 على زيادة حد التملك لغير القطريين إلى 100%، ثم تم اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد لاستكمال موافقات الجهات المعنية ذات الصلة حيث تمت الموافقة من قبل مجلس الوزراء باجتماعه المنعقد في 12 أكتوبر 2022 على زيادة نسبة تملك المستثمر غير القطري في رأس مال الشركة لنسبة تصل الى 100٪.

يتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة الخليج الدولية للخدمات من سجلات المساهمين لدى جهة الإيداع، وفيما يلي كبار المساهمين كما في 31 ديسمبر 2024:

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم %
صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	16.71%
قطر للطاقة	10.00%
صندوق المعاشات العسكرية	5.15%
مساهمون آخرون	68.14%
الإجمالي	**100.00%**

يتم الاعتماد على جهة الإيداع في الحصول على المعلومات المُحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل جهة الإيداع حتى تاريخ 31 ديسمبر 2024، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

6-6 حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف رئيس لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة. كما تم تخصيص رقم الهاتف 40132802 (974+) على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.gis.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تشكل تلك الاجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك الخليج الدولية للخدمات أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

6-7 حق المجتمع

انطلاقاً من إدراكها لمدى أهمية دور الشركات في التنمية المجتمعية على كافة المستويات، تبذل الخليج الدولية للخدمات جهوداً حثيثة في رعاية ودعم المبادرات الاجتماعية وترسيخ آثارها الإيجابية على الفرد والمجتمع والبيئة بصفة عامة. وتحرص الشركة دائماً على الحد من الأثر البيئي لعملياتها إلى أدنى مستوى ممكن من خلال تبني خطط فعالة للاستدامة، فيما تعمل أيضاً على إتاحة فرص العمل للقطريين المؤهلين وخلق بيئة عمل حاضنة. وفي إطار جهودها المستمرة نحو تنويع مصادر الدخل وتوسيع نطاق أعمالها المكملة، تدعم الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة الاستراتيجية العامة للدولة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة بما يصب في مصلحة المجتمع المحلي الذي تعمل فيه من خلال مبادرات في جوانب مثل:

1. **الصحة والسلامة والبيئة:** حملات التوعية الصحية، والتعاون في مجال الخدمات الصحية، والمشاركة في برامج معنية بالسلامة والثقافة مثل "Goal Zero"، تحديد المخاطر وإدارتها، الإبلاغ عن وقوع الحوادث، تقييم المخاطر والتخفيف من آثارها، والتدريب على الجوانب ذات الصلة بالصحة والسلامة والبيئة والتميز التشغيلي وكفاءة الطاقة وإدارة البيئة، والتي تتضمن إدارة المياه والنفايات، إدارة المواد الكيمائية، وإدارة الضوضاء، ومنع التسرب وإدارة انبعاثات الغازات في الهواء، وما الى ذلك.
2. **الموظفين:** برامج التقطير (الشراكة مع المؤسسات التعليمية، التدريب الداخلي، المعارض الوظيفية، الدورات التدريبية)، إدارة الكفاءات، التنوع وتكافؤ الفرص، استبقاء الموظفين، التدريب والتطوير وتعزيز الصحة واللياقة البدنية والأنشطة الرياضية، وما الى ذلك.
3. **المجتمع:** المشتريات المحلية، الرعاية والتبرعات، حملات التوعية الصحية، برامج المشاركة الاجتماعية مثل الفعاليات الثقافية والاجتماعية والرياضية وما الى ذلك.

وفي إطار حرص الشركة على المشاركة البناءة مع أصحاب المصلحة وتأكيد التزامها المستمر بالتنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر، تعاقدت الشركة مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في مجال الاستدامة لدعم الشركة في تطوير تقاريرها عن الاستدامة بدءاً من عام 2024 مع تطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها. وفي هذا السياق يتم تحديد الموضوعات الجوهرية المتعلقة بالنواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة للإفصاح عنها في تقرير الشركة من خلال اشراك أصحاب المصلحة والتقييم، بعد ذلك يتم جمع المعلومات والبيانات النوعية والكمية المتعلقة بالموضوعات الجوهرية التي تم تحديدها، ثم التحليل والسرد في التقرير. من المقرر أن يلخص التقرير جوانب الاستدامة على مستوى شركة الخليج الدولية للخدمات وشركات مجموعتها ويستعرضها بشكل موحد، وتتاح من خلاله الفرصة لأصحاب المصلحة للاطلاع على مجهودات المجموعة مع الاستدامة وتزويدهم بملخصات وافية بالمعلومات حول أنشطة الأعمال من النواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية:

يتم توجيه نسبة بواقع 2.5% من صافي أرباح الشركة السنوية، بموجب القانون رقم 13 لسنة 2008 والمعدل بموجب قانون رقم 8 لسنة 2011، لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية. بلغت هذه النسبة للعام المالي المنتهي في 31/12/2023 ما يصل إلى 10 مليون ريال قطري (2022: 7 مليون ريال قطري). وقد تم سداد المبلغ المستقطع بالكامل إلى حساب الهيئة العامة للضرائب في 28/4/2024.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 31/12/2024، قامت الشركة بتخصيص مبلغ بواقع 18 مليون ريال قطري بما يعادل نسبة بواقع 2.5% من صافي أرباح الشركة للسنة المالية المشار اليها لدعم تلك الأنشطة.

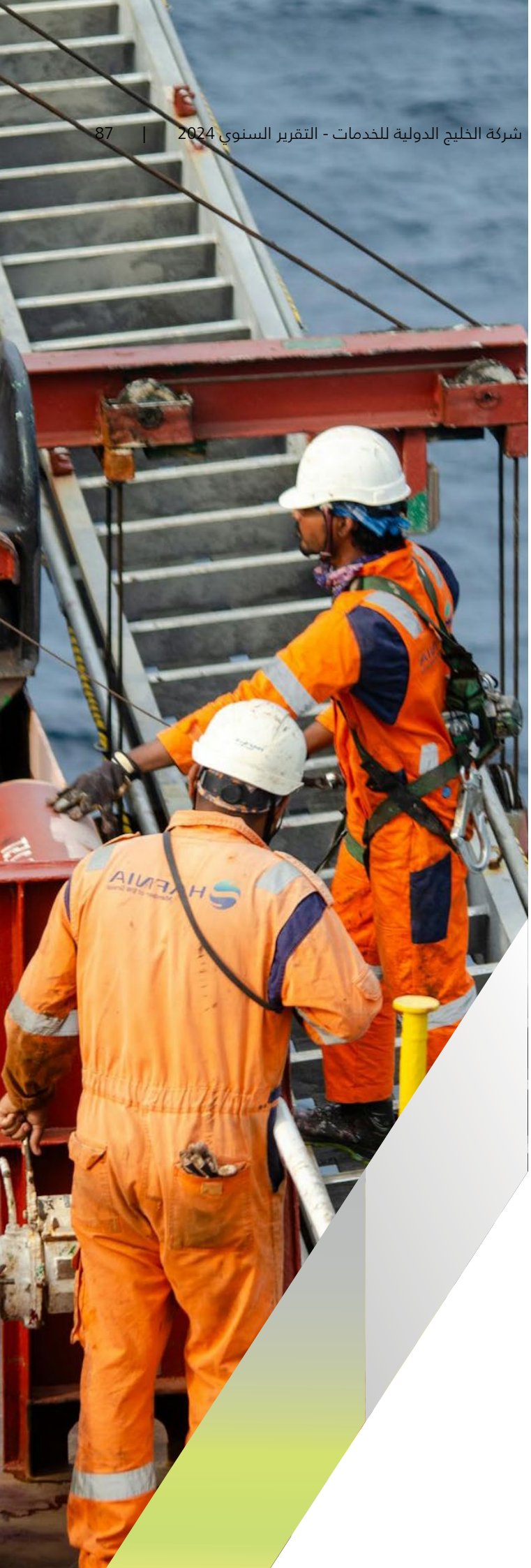

ختاماً

تحرص شركة الخليج الدولية للخدمات من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام 2024، فإن مجلس إدارة الشركة راضٍ عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

ملحـــق

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة الأمريكية.

تم تعيين الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني في منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال (شركة قطر غاز للتشغيل المحدودة سابقاً) في عام 2010. كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال.

وقبل تعيينه في شركة قطر للطاقة للغاز الطبيعي المسال، تولى الشيخ خالد منذ عام 2007 منصب مدير مدينة راس لفان الصناعية، وشغل فيما سبق منصب مدير تطوير الأعمال في مدينة مسيعيد الصناعية. وقد أسندت إليه عدة مناصب رئيسية في قطر للطاقة منذ انضمامه إليها عام 1991.

المناصب الأخرى*:

نائب رئيس مجلس إدارة شركة الملاحة القطرية

رئيس مجلس إدارة شركة قطر الوطنية للأسمنت

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

لا يوجد

السيد / سعد راشد المهندي

نائب رئيس مجلس الإدارة

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل، ممثلاً عن شركة وقود لفحص المركبات "فاحص")

المؤهلات والخبرات:

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد سعد راشد المهندي على شهادة بكالوريوس في الهندسة الصناعية والأنظمة من جامعة جنوب كاليفورنيا (USC) في لوس أنجلوس في الولايات المتحدة الاميركية في عام 1990.

انضم المهندي إلى قطر للطاقة – إدارة الهندسة بصفة متدرب في عام 1990، تولى العديد من المناصب في إدارة أعمال الهندسة قبل تعيينه مدير إدارة الأعمال الهندسية في عام 2001.

أصبح المهندي أول مدير للعقود في قطر للطاقة في عام 2003 وقد أسّس إدارة العقود. وتضمنت المهام تطوير الأنظمة ومجموعة كاملة من الإجراءات ذات الصلة. في يونيو 2006، عُيّن المهندي بمنصب مدير الشؤون الفنية لقطر للطاقة.

حيث تولى العديد من المسؤوليات التنفيذية للتخطيط والإشراف وتنفيذ مجموعة متنوعة من المشاريع المتعلقة بالنفط والغاز.

عُّين المهندي رئيساً تنفيذياً لشركة قطر المحدودة للكيماويات (كيو كيم) في سبتمبر 2015.

في أبريل 2017، عّيّن المهندي بمنصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للوقود (وقود). وابتداء من يوليو 2019 عّيّن عضواً منتدباً والرئيس التنفيذي لشركة قطر للوقود (وقود)

عُّين نائب رئيس مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات في أبريل 2021.

المناصب الأخرى*:

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة قطر للوقود (وقود)

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

97,100 سهم

الدكتور/ محمد يوسف الملا

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصل الدكتور/ محمد يوسف الملا على بكالوريوس الهندسة الكهربائية من جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988. كما حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال عام 1997 وشهادة الدكتوراة في الهندسة عام 2007 من جامعة ليسيستر في المملكة المتحدة.

انضم الدكتور/ محمد يوسف الملا للعمل في شركة قطر للبتروكيماويات (قابكو) عام 1988. وتولى فيها العديد من المناصب قبل تعيينه رئيساً تنفيذياً للشركة عام 2007، وحققت الشركة تحت قيادته إنجازات كبيرة في مجالات الإنتاج وعملية التقطير والتنمية المستدامة والبحوث، الأمر الذي يعد بمثابة نقلة نوعية وضعت الشركة في مصاف الشركات الرائدة في قطاع البتروكيماويات والمعترف بها في الأسواق العالمية.

المناصب الأخرى*:

عضو مجلس إدارة شركة صناعات قطر.

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

لا يوجد

السيد/ محمد إبراهيم المهندي

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

شغل السيد/ محمد المهندي منصب الرئيس التنفيذي لشركة هليكوبتر الخليج، ويشغل حاليا عضوية مجلس إدارة الشركة. انضم السيد/ محمد المهندي إلى شركة هليكوبتر الخليج منذ نوفمبر 1994. وقبل ذلك، شغل منصب مدير خدمة العملاء في طيران الخليج في الدوحة. وهو حاصل على شهادة في إدارة الطيران من معهد فلوريدا للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ محمد المهندي رائد من رواد الأعمال وقائد استراتيجي يترجم استراتيجيات العمل إلى أقصى قدر ممكن من الأرباح مع الحفاظ على خدمة فعالة وآمنة وعالية الجودة متوافقة مع المعايير الدولية.

قام السيد / محمد المهندي بتطبيق خطة إستراتيجية لتوسيع شبكة عمل شركة هليكوبتر الخليج وبناء أسطول حديث وتمكن من إحداث تغييرات شاملة وفلسفة متطورة تتخذ جودة الخدمات منطلقاً لها.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

19,420سهم

السيد/ علي جابر المري

عضو لجنة التدقيق

عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل، ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية)

المؤهلات والخبرات:

نال السيد/ علي جابر المري درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الخليجية في البحرين عام 2009، وذلك بعد أن حصل على بكالوريوس تجارة في المحاسبة من جامعة بيروت العربية عام 1999، فيما سبق وحصل على دبلوم التجارة الثانوي عام 1991.

ويشغل حالياً السيد/ المري منصب مدير إدارة التدقيق الداخلي في الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

ويتمتع السيد/ المري بخبرة تصل إلى 38 عاماً في التدقيق والشؤون المالية والإدارية والموارد البشرية. وقد شارك في وضع الخطط الاستراتيجية للهيئة وأهدافها ورؤيتها ورسالتها والعمل على تحقيق الأهداف العامة للهيئة لتعزيز أدائها.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

لا يوجد

الشيخ/ جاسم بن عبد الله آل ثاني

عضو لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/ غير مستقل، ممثلاً عن جهاز قطر للاستثمار)

المؤهلات والخبرات:

شغل السيد/ محمد المهندي منصب الرئيس التنفيذي لشركة هليكوبتر الخليج، ويشغل حاليا عضوية مجلس إدارة الشركة. انضم السيد/ محمد المهندي إلى شركة هليكوبتر الخليج منذ نوفمبر 1994. وقبل ذلك، شغل منصب مدير خدمة العملاء في طيران الخليج في الدوحة. وهو حاصل على شهادة في إدارة الطيران من معهد فلوريدا للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ محمد المهندي رائد من رواد الأعمال وقائد استراتيجي يترجم استراتيجيات العمل إلى أقصى قدر ممكن من الأرباح مع الحفاظ على خدمة فعالة وآمنة وعالية الجودة متوافقة مع المعايير الدولية.

قام السيد / محمد المهندي بتطبيق خطة إستراتيجية لتوسيع شبكة عمل شركة هليكوبتر الخليج وبناء أسطول حديث وتمكن من إحداث تغييرات شاملة وفلسفة متطورة تتخذ جودة الخدمات منطلقاً لها.

المناصب الأخرى*:

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

19,420سهم

السيد/ محمد ناصر الهاجري

رئيس لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/ مستقل، ممثلاً عن شركة الكهرباء والماء القطرية)

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد ناصر الهاجري على درجة الماجستير في هندسة الغاز من جامعة سالفورد بالمملكة المتحدة، وبكالوريوس الهندسة الكيميائية من جامعة قطر.

انضم السيد/ الهاجري إلى شركة الكهرباء والماء القطرية عام 2021م.

انضم السيد/ الهاجري إلى قطر للطاقة عام 1991 ويتمتع بخبرة تزيد على 33 عاماً في قطاعي إنتاج النفط والغاز والصناعات البتروكيمياوية.

وقد شغل السيد/ الهاجري العديد من المناصب القيادية في قطر للطاقة، منها نائب الرئيس التنفيذي لتطوير المشاريع البتروكيماوية والصناعية.

المناصب الأخرى*:

العضو المنتدب والمدير العام شركة الكهرباء والماء القطرية.

عدد الأسهم في شركة الخليج الدولية للخدمات:

33,280

*مناصب الأعضاء المشار اليها هي تلك التي تتعلق بشركات مساهمة عامه، آخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.

الخليج الدولية للخدمات
Gulf International Services

شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق.)
ص.ب. 3212، الدوحة، قطر
هاتف: 2088 4013 974 +
فاكس: 9750 4013 974 +
الموقع الإلكتروني: ww.gis.com.qa
البريد الإلكتروني: gis@qatarenergy.qa